

كتاب شهري يصدر عن
رابطة العالم الإسلامي

التكامل وتقسيم العمل الإقليمي بين الأقطار الإسلامية

د. محمد ابراهيم منصور

شوال ١٤١٧هـ - العدد ١٧٨ السنة الخامسة عشرة




بسم الله الرحمن الرحيم



مقدمة

ثمة خطأ وقع فيه المؤرخون وصار من فرط ترديده حقيقة يتناولها الناس ويتداولها المؤلفون وهو : أن المجتمع الإسلامي كان قبل كل شيء مجتمعا تجاريا، وأن الحضارة الإسلامية قامت وازدهرت في الحواضر الواقعة على طرق المبادلات التجارية الممتدة مابين القارات؛ وبالغ المؤرخون حتى تكلموا عن طرق الذهب والعبيد وعن طرق التوابل والعطور[1] . ومن ثم لم يكن تراجع الحضارة الإسلامية - في تفسيرهم - إلاّ نتيجة لتقهقر التجارة وتحول طرقها وكانت الضربة القاضية على الحضارة الإسلامية - كما يقولون : - هي توسع الملاحة البحرية وتوقف أوروبا عن الاستعانة بوساطة المسلمين لاقتناء بضائع الشرق الأقصى .

حقيقة لا يمكن لأحد أن ينفي أهمية الدور الذي قامت به تجارة المبادلات والوساطة العالمية في ازدهار الحضارة الإسلامية، ولكن الحواضر المزدهرة على طول طرق المبادلات لم تكن مجرد أسواق للبضائع المستوردة فحسب؛ بل كان إنتاجها الصناعي - من النسيج الفاخر، والأسلحة المزخرفة، والحلى، والسكر، والعطوروالمصنوعات الجلدية - يفيض على عواصم الغرب ومدن الشرق الأقصى، حتى ظل تخصص كل مدينة إسلامية بصناعة معينة

(١) أنظر تفصيلا لذلك في دكتور شوقي عبد القوى عثمان، تجارة المحيط الهندى في عصر السيادة الإسلامية، عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٠، ص ٢٠٥ - ٢٤٣.

عالقا باذهاننا وأذهان الأوربيين الى اليوم؛ كنسيج القاهرة، وحرير الموصل، وأسلحة دمشق، وسكر سوس، وجلود قرطبة، وخزف مالقه، ولم تكن السلع الصناعية إلا جزءاً مما تصدره البلاد الإسلامية الى البقاع المجاورة لها في أوربا وآسيا، فقد كانت الزراعة الإسلامية تحتل هي الأخرى مكانة ممتازة في المبادلات التجارية، وكان القمح والزيوت والتوابل من الإنتاج الزراعي الخاص بالبلاد الإسلامية، ولربما بلغت بعض القطاعات درجة من التخصص بحيث إنها كانت تنتج للتحويل الصناعي ولأغراض التصدير أكثر مما كانت تنتج للأسواق المحلية، وكانت الزراعات المعدة للتحويل الصناعي كالكتان، والقطن، والتوت، والزعفران، تحتل مساحات شاسعة وتستخدم يدا عاملة متخصصة في مرحلتي الزراعة والصناعة، حتى انها احدثت تخصصا راقيا في مصر والشام والعراق وأفريقية والأندلس(١).

لقد كان التكامل الاقتصادي وليس تجارة الوساطة هو الأساس الذي قامت عليه الحضارة الإسلامية، كما أن ازدهار التجارة الإسلامية - كما قال فيليب حتى - (ماكان له أن يصل الى تلك الحدود التي وصل اليها لو لم يكن معتمدا على إنتاج زراعي وصناعي في الداخل)(٢).

وقد كان ذلك صحيحاً في ظل وحدة الدولة الإسلامية وقوتها، وظل صحيحاً حتى بعد أن تسربت إليها عوامل الضعف والتجزئة،

---

(١) أنظر الفصل الثاني من مؤلف عبد المجيد زيان: النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، منشورات مؤسسة الوحدة، الكويت، ١٩٨١، ص ٨٣ - ١٣٨.

(٢) راجع فليب حتي: العرب، تاريخ موجز، دار العلم للملايين، الطبعة الرابعة، بيروت، ص ١٨٢.

وحققت أجزاء كثيرة؛ منها استقلالها فعلاً من الناحية السياسية عن الخلافة المركزية، ومع ذلك فإن هذه الأجزاء راحت تمارس أنواعاً من التعاون أو ربما التكامل الاقتصادي بدرجة أو بأخرى، ومن ثم لم يؤد الانفصال أيا كانت الصورة التي اتخذها الى توهين العلاقات الاقتصادية بين بعضها البعض، فقد ظل - مثلا - للفاطميين الحاكمين في مصر تجارتهم مع العراق[1]. وظل العمل والثروة ينتقلان من أطراف المغرب الى أطراف المشرق لا يعوقهما قيد، حتى قال البعض إن السوق الإسلامية المشتركة أقدم سوق عرفها التاريخ[2].

وإذا مانظرنا الى العالم الإسلامى اليوم وجدناه يضم عدداً كبيراً من الوحدات السياسية المجزأة تقع في نطاق جيوبوليتيكى يمتد من اندونيسيا شرقا الى شواطىء الأطلسي غرباً، ومنذ نهاية الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤ لا يكاد يجمع هذه الوحدات كيان سياسي واحد باستثناء منظمة المؤتمر الإسلامي التي قامت في عام ١٩٦٩م لتكون تعبيراً تنظيمياً عن وحدة العالم الإسلامي. وهي تضم في عضويتها ٤٦ قطراً إسلامياً، يتفاوتون في نصيبهم من التطور والنمو، ويختلفون في الثروة والحجم، ولكن رغم ذلك - تظللهم مظاهر واحدة من الفقر والتخلف والتبعية، وباستثناء قلة من الدول الإسلامية الغنية، ينخفض الدخل الفردي في كثير منها الى أقل من ٢٠٠ دولار في السنة، وفي البعض الآخر الى مادون الكفاف، وحتى في أكثر هذه

(١) أنظر راشد البراوي: في الاقتصاد الإسلامي، كتاب الحرية، القاهرة، ١٩٨٦، ص ٤٥.
(٢) أنظر دكتور محمد شوقى الفنجرى: السوق الإسلامية المشتركة، مصر المعاصرة، العدد ٣٩٥ السنة ٧٥، يناير ١٩٨٤، ص ٨٥.

الدول يسراً يعول النشاط الاقتصادي: عملا ودخلا وتصديرا على مورد طبيعي واحد آيل - في الغالب - الى نضوب، وتفتقر اقتصاداتها الوطنية الى التنوع والتشابك، ناهيك عن وقوع معظمها في شرك الديون الخارجية ومدفوعاتها الربوية.

وتملى هذه المظاهر نوعاً من التحدى الذى لا يمكن للأقطار الإسلامية أن تغالبه فرادى، وانما عبر صيغ جماعية تنصهر فيها إرادة العمل المشترك وتتدرج في صعودها من التعاون الى الوحدة أو من التكامل الاقتصادى الجزئى الى التكامل الاقتصادي الشامل.

ومن يمن الطالع ان دوافع التكامل الإسلامي لا تنبعث فقط من تحديات الواقع الموضوعي، ولكنها تنطلق أيضاً من مفاهيم الإسلام ومثله العليا في الوحدة والتكافل؛ فالعالم الإسلامي - من ناحية - وإن مزق أقطاراً وأقاليم، الا أنه يظل - في حقيقته الإسلامية - وطناً واحداً لا يجوز أن تقوم بين أقطاره وأقاليمه أى قيود على الحركة والانتقال؛ يقول تعالى: ﴿ **إِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ** ﴾ [الأنبياء: ٩٢] وقوله تعالى: ﴿ **وَإِنَّ هَٰذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ** ﴾ [المؤمنون: ٥٢].

وقد ظل الفقه الإسلامي حقبة طويلة من الزمن لا يعترف بالبيعة الا لامام واحد يرعى مصالح جميع المسلمين.

ومن ناحية ثانية، فان المثل العليا للإسلام تقضي بأن التخلف والفقر في أى قطر إسلامي ماهما إلا وجهان لمشكلة جماعية واحدة للعالم الإسلامي كله ينبغي التوصل الى حلها بالتعاون المتبادل في إطار مبدأ «التكافل العام»، وهو المبدأ الذى يفرض فيه الإسلام على

المسلمين كفالة بعضهم لبعض ويجعل من هذه الكفالة فريضة إسلامية لا بد أن تؤدى في كل حال؛ وهكذا فان تحديات الواقع الموضوعي من ناحية والمثل العليا للإسلام من ناحية أخرى تقضيان بقيام نوع من التكامل الاقتصادى بين الأقطار الإسلامية، أو على الأقل بين مجموعات من هذه الأقطار ولا سيما تلك التي تجمعها روابط خاصة كالجوار الجغرافي أو تماثل أنماط الحياة والمعيشة والثقافة المشتركة كالمجموعة العربية أو مجموعة الأقطار الإسلامية في وسط آسيا (باكستان وبنجلاديش، وأفغانستان وإيران) أو مجموعة دول غربي أفريقية الإسلامية (مالى والسنغال والنيجر وبوركينا فاسو) . . . أو مجموعة دول (مجلس التعاون الخليجي) وكثير من حدود تلك لم يكن معروفاً منذ قرن من الزمان قبل وفود الاستعمار الغربي وتقسيم « الغنيمة الإسلامية » بين الدول الاستعمارية الكبرى في القرن التاسع عشر، ولا بد أن يكون قيام مثل هذه التجمعات الاقليمية مقدمة تفضى الى السوق الإسلامية المشتركة وظهور الجماعة الاقتصادية الإسلامية، وليس الهدف من هذا البحث هو الحديث عن ضرورات التكامل وأهميته في عصر أسماه « هابرلر » Haberler بحق « عصر التكامل »[1] age of integration وإنما ينصرف الهدف الى الكشف عن أنسب صيغ التكامل التي يمكن لمشاركين فيه القيام بتوزيع متساو لمنافع التكامل وتكاليفه، وتحقق تعديلا في هيكل التخصص الإنتاجي وتقسيم العمل الراهن بانشاء مراكز جديدة

(١) صيغ هذه الاصطلاح في عام ١٩٦٤ أنظر:

Habreler,Gottfried: Integration and Growth in the World Economy in Historical Perspecive, American Economic Review. Vol. 54 (1964), P. 1.

للتخصص الإقليمي على امتداد العالم الإسلامي لتحقيق زيادة في المنافع المترتبة على اختلاف المزايا النسبية بين الأقاليم الإسلامية.

وبالطبع هناك شيء من صور التكامل الاقتصادي التقليدي كالمناطق الحرة والاتحادات الجمركية، ما لا يمكن أن يحقق مصالح الأقطار الإسلامية لأسباب سوف يتطرق لها البحث، بينما تعتبر صيغة التكامل الإنتاجي أو التنموي هي الصيغة الأمثل في ظروف الأقطار الإسلامية الراهنة التي تتميز بقدر غير قليل من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتستند هذه الصيغة على «مبدأ التخصص التكاملى» والاستفادة من المزايا النسبية المتاحة للأقطار الإسلامية.

وسوف نعالج هاتين المسألتين في مبحثين خصص أولهما لتفنيد مظاهر القصور في نظرية التكامل التقليدي ومدى استيفاء الأقطار الإسلامية للشروط اللازمة لقيام اتحاد جمركى ناجح، بينما كرس المبحث الثاني للتكامل التنموى وإعادة تقسيم العمل بين الأقطار الإسلامية عن طريق تقديم نموذج مقترح لما أسميناه بالتقسيم الإسلامي للعمل تحدثنا فيه أيضا عن الدور المنوط ببنك التنمية الإسلامي في تحقيق التكامل والتنمية؛ ونسأل الله التوفيق.

د. محمد إبراهيم منصور

المبحث الأول

نظرية التكامل التقليدي
ومدى استيفاء الأقطار الإسلامية لشروط تطبيقها



تمهيد:

تعزى المحاولات الأولى لتطوير مفهوم التكامل التقليدي أو الاتحاد الجمركي لمجهودات كتاب مثل فاينر Viner (١٩٥٠) وميد Meade (١٩٥٥) وليبسى Lipsey (١٩٦٠). أما فيما يتعلق بتطبيقاتها في الدول النامية فثمة فضل لا ينكر لكتاب مثل بلاسا Ba- lassa (١٩٦١) وستريتين Streeten (١٩٦٤) وألين Allen (١٩٦١) وروبسون Robson (١٩٦٨).

وقد كانت محاولات التكامل الأوربى وإقامة الجماعة الاقتصادية الأوربية EEC في ١٩٥٧ ومنطقة التجارة الحرة الأوربية في عام ١٩٦٠ من الدوافع وراء تطوير نظرية التكامل، ثم بدأت فكرة التكامل تجد تجاوبا شديداً على النطاق العالمي ولا سيما في العالم الثالث، حيث بزغ عدد من التجمعات الأقليمية فى آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

فقد عرفت أمريكا اللاتينية في البداية شكلين رئيسيين من التعاون فيما بين دولها الأول أتخذ منطقة للتجارة الحرة والثاني سوق مشتركة.

أما أفريقية فقد عرفت أشكالا من الاتحادات الجمركية بعضها في أفريقية الناطقة بالفرنسية والبعض الاخر في أفريقية الناطقة بالإنجليزية، علاوة على محاولات التكامل الاقتصادي العربي ومن أبرزها قيام السوق العربية المشتركة في عام ١٩٦٤.

نظرية التكامل الإقليمي

يشك نفر من الاقتصاديين فى إمكانية تطبيق نظرية التكامل الإقليمى على الدول النامية ولاسيما في صورتها التقليدية التي تقضي بتحرير التجارة وإنشاء المناطق الحرة والاتحادات الجمركية. أما إذا لم يكن ثمة مفر من هذه الصيغة فان الاهتمام يجب أن ينصب على الآثار الديناميكية وليس الآثار الساكنة للآتحاد الجمركى المتمثلة في تحسين الرفاه عن طريق أثر إيجاد التجارة trade creation effect أو أثر تحول التجارة trade diversion. فالمنافع التي تستمدها الدول النامية من التكامل لا تكمن فقط في إعادة تخصيص الإمكانات الإنتاجية، ولكن في إيجاد إمكانات جديدة، أو بمعنى أدق في إيجاد مزايا نسبية جديدة؛ فقد يؤدى إنشاء الاتحاد الجمركي مع الوقت الى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي للدولة العضو، ويشار لهذه التغيرات بالآثار الديناميكية لإقامة الاتحاد الجمركي. فالتكامل الاقتصادي - في نظرية الاتحاد الجمركي - لا يعدو أن يكون وجها آخر من وجوه سياسة إحلال الواردات القومية ولكن على مستوى إقليمي أوسع؛ وعندئذ يكون الإثر التنموي الرئيسي هو توسيع الاسواق القومية ودمجها وتوفير حماية مشتركة للصناعات الناشئة في وجه تهديد المنافسة للدول غير الأعضاء، ومن ثم يتحول الاتحاد الجمركي - في هذه الحالة - من «اتحاد للتجارة الحرة» في النظرية التقليدية الى «اتحاد للحماية» في النظرية غير التقليدية، أما المنطق الذي تستند إليه هذه «الاتحادات الحمائية» فهو يتبلور في عدد من الحجج نسوقها فيما يلي:

١ - إن الأسواق القومية للدول النامية أصغر - في الغالب - من أن يقوم فيها إنتاج صناعي متطور، ومن ثم فان توسيع هذه الأسواق بتحرير التجارة الأقليمية يوفر أساساً اقتصاديا لإقامة تلك الصناعات عند الحجوم المثلى للإنتاج.

٢ - إن قيام صناعات جديدة ذات روابطة أمامية وخلفية قوية يمكن أن تحفز الأنشطة الاقتصادية في القطاعات الأخرى، فيزيد الناتج وتوجد دخول إضافية، ويتحسن الانفاق الاستثمارى.

٣ - وقد تتحسن النفقات الاستثمارية من خارج الاتحاد أيضا عندما تلجأ الصناعات في الدول غير الأعضاء الى إقامة فروع لها في الاتحاد؛ وذلك محاولة لتجنب العوائق المفروضة عليها من أعضاء الاتحاد والتغلب على المعاملة التمييزية التي تقابل بها.

٤ - إذا صارت الصناعات الجديدة أكثر ربحا بعد توسيع الأسواق، فإنه يمكن إحلال منتجاتها إقليميا محل السلع المستوردة قبل ذلك من الدول الصناعية، وهو ماينطوى على تحسين في موازين مدفوعات الدول الأعضاء الذي يعاني - في الغالب - من عجز مزمن.

٥ - إن النطاق الأوسع من الصناعات القائمة في منطقة التكامل يحرر الدول الأعضاء من التبعية للدول الصناعية ويحقق لها نوعاً من الاعتماد الجماعي على الذات، وهو مايدعم مركزها في النظام الاقتصادي العالمي.

٦ – إن زيادة الناتج في ظل سوق إقليمية أكبر يسمح بمزيد من التخصص وتحقيق وفورات الحجم، وهذه الوفورات تعتبر في الغالب أكثر الآثار أهمية للتكامل بين الدول النامية.

وتعمل هذه الآثار الديناميكية – في الأجل الطويل – الى زيادة الكفاءة الإنتاجية للدول الأعضاء، إما عن طريق تحسين تخصيص الموارد أو تبنى سبل إنتاج أفضل أو زيادة الإنفاق الاستثمارى على السلع الرأسمالية والتكنولوجية؛ ولهذا يميل الكثيرون الى القول بأن منافع الاتحادات الجمركية لا تأتى نتيجة لإيجاد التجارة، ولكنها تتحصل من الآثار الديناميكية في الأجل الطويل(١).

ومع ذلك فقد تراكم من الدلائل والخبرات التجريبية مايكفي لكشف النقص والقصور الكبيرين في نظرية «الاتحادات الحمائية» التي قد تصلح لعدد قليل من الدول ذات حجوم اقتصادية ومستويات نمو متماثلة، ولكنها لا تصلح للتطبيق على عدد كبير من الدول غير المتجانسة كما هو الحال بين دول منظمة المؤتمر الإسلامي، ففي حالة قيام التكامل بين عدد قليل من الدول المتجانسة في مستويات التنمية والتصنيع، تتوزع تكلفة ومنافع توسيع الأسواق – المتمثلة في تحرير التجارة وعوامل الإنتاج – بالتساوي بين الدول المشاركة، أما إذا تشكل التكامل من عدد كبير من الأقطار غير المتجانسة فإنه من غير المحتمل أن يكون ثمة توزيع

---

(١) أنظر تفصيلا في منافع الدول النامية من الاتحادات الجمركية في:

Mead, D.: The Distribution of Gains in Customs Unions Between Developing Countries, Kyklos, Vol. 21, 1968, PP. 713-734.

متساو للتكاليف والمنافع، وقد عاد بنا ميردال الى التاريخ ليذكرنا بمثل هذا القصور عندما أومأ إلي الآثار التي أحدثها الغاء الضرائب الجمركية في ايطاليا بعد تحقيق وحدتها القومية في القرن التاسع عشر[١]. إمَّا عن تجارب التكامل الأقليمي المعاصر التي عرفت في أمريكا اللاتينية[٢] أو في أفريقية[٣] فهناك ربما ينهض دليل على أن سياسات التحرير غالبا ماتلحق أذى لا يمكن تفاديه لجهود التصنيع في الدول الأعضاء الأقل تقدماً، فقد كان من أبرز نتائج قيام منظمة أمريكا اللاتينية للتجارة الحرة ALALC هو استئثار ثلاثة بلدان من البلدان الأكثر حجما والأكبر تقدماً اقتصادياً عند قيام المنطقة وهي البرازيل والأرجنتين والمكسيك[٤] بالجزء الأكبر من المكاسب سواء على صعيد التبادل التجاري أو على صعيد تركز الصناعات الجديدة. أما في أفريقية فقد حدث اختلال في النمو الصناعي بين الدول الأعضاء في السوق المشتركة لدول شرق أفريقية لصالح كينيا نتيجة لانطلاقها من ضوع أفضل نسبياً من وضع البلدين الآخرين الأعضاء في السوق: أوغندا وتنزانيا.

---

(١) أنظر: Myrdal, G.' Economic Theory and Underdeveloped Regions. Geslad Duckworth and Co., Ltd., London, 1957, P. 138.

(٢) حول تقويم التجمعات الإقليمية في أمريكا اللاتينية راجع تفصيلا:

Gauhar, A.: Regional Integration: The Latin American Experience, London: Third World Foundation, 1985.

(٣) أما عن تجارب التكامل الإقليمي في أفريقية أنظر:
Onwuka, R.: The Future of Regionalism in Africa; McMillan, London, 1985.

(٤) قامت منظمة التجارة الحرة في أمريكا اللاتينية بموجب معاهدة موتنفيديو التي أبرمتها في سنة ١٩٦٠ سبع دول ثم اتسعت عضويتها بعد ذلك لتقيم جميع دول أمريكا اللاتينية ماعدا كوبا. أنظر:
Gauhar: op., cit., P. 15.

ويبدو أن الصناعة في مثل تلك التجمعات تعجز عن البقاء والاستمرار عندما تتعرض للتنافس المتبادل بعد أن تزول القيود الجمركية الحمائية، وعلاوة على ذلك فإن معظم الصناعات الجديدة سوف تختار مواقعها في أقطار التكامل التي بلغت مستوى عاليا من التنمية وتوفر لها وفورات حجم خارجية كبيرة ترجع الى تحسين البنية الأساسية في النقل والمواصلات والقوى العاملة المدربة، ولذلك غالبا ماتنصب شكوى الدول الأقل تقدما على أن الدول الأكثر تقدماً هي التي تظفر بنصيب الأسد من مغانم التصنيع ومن ثم يتراكم النمو في إحدى المناطق على حساب منطقة اخرى، ويعزى هذا النمو التراكمي في مناطق دون غيرها الى العوامل الاتية:

١ - قد تجذب المنطقة القوية (دول النفط مثلا) عوامل الإنتاج النادرة من المنطقة الضعيفة تاركة لها أقل القليل من موارد التنمية.

٢ - قد يكون هناك بعض عوامل الإنتاج الفعالة (العمالة الماهرة مثلا) التي قد تؤدى الى تحقيق نسبة كبيرة من الزيادة في الناتج المحلي للدول الضعيفة وتتدفق الى المنطقة القوية. وقد يتجه انتقال فائض الإنتاج الي المنطقة القوية. وقد يتخذ انتقال فائض الإنتاج الى المنطقة القوية شكل أرباح وفوائد ومدفوعات قروض.

٣ - قد يُحال بين الإقليم الضعيف وبين إقامة الصناعات الناشئة اكتفاء بما هو قائم في المناطق القوية.

ويتعمق هذا التوزيع المتساوى لمنافع التكامل باتساع الفروق الاقتصادية بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي، بحيث تتحول تلك الاتحادات في النهاية الى أداة تنمية لبعض الأقطار على حساب

البعض الآخر؛ ونظرا لأن الدول الأعضاء في التكامل ستطلق العنان للمنافسة، فإن الأقاليم الضعيفة بالضرورة ستخسر كثيرا بسبب عجزها عن مواجهة الشركات الكبرى لأن تحرير عوامل الإنتاج يسمح بانتقال رؤوس الأموال نحو البلدان التي يكون توظيفها أكثر عائدا وتصبح المناطق المتخلفة[1] أكثر تخلفا.

(١) أنظر عبدالهادي يموت ونجيب عيسي: مدخل الى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث. معهد الاتحاد العربي: بيروت، ١٩٧٨، ص ٩٦ - ٩٧.

مدى استيفاء الأقطار الإسلامية لشروط ليبسى

وفي تقديره لجدوى إقامة اتحاد جمركي قدم ليبسى Lipsey ثلاثة شروط يجب أن تتوفر في البلدان التي تشرع في إقامة اتحاد جمركي فيما بينها، وسوف نرى مدى استيفاء الأقطار الإسلامية لهذه الشروط للوصول الى رأى فيما يتعلق بامكان تطبيق نظرية الاتحاد الجمركي على الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

وتتمثل شروط ليبسى Lipsey فيما يلي[١]:

أولاً: أن تكون اقتصادات هذه الأقطار عشية إقامة الاتحاد متجانسة فيما بينها، وأن يكون بالإمكان - بعد إقامة الاتحاد وعن طريق المنافسة - الوصول الى اقتصاديات متكاملة ومتنوعة.

ثانيا: أن يكون حجم التبادل التجاري فيما بين هذه الأقطار عشية إقامة الاتحاد مرتفعاً بالنسبة لحركة التبادل الاجمالية.

ثالثا: أن تنخفض نسبة التجارة الخارجية لكل من هذه الأقطار الى ناتجها المحلى الإجمالى.

---

(١) راجع: Lipsey; Theory of Customs Union: A General Survey in Economic Journal, Sept. 1960, P. 508.

أولا: مدى التجانس في الأقطار الإسلامية

تقدم المؤشرات التالية صورة واضحة عن عدم التجانس الاقتصادي للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، وهي مؤشرات يصعب - في ظلها - التحقق من استيفاء الشرط الأول. ومن ثم يؤدى هذا التفاوت الى توزيع غير عادل للمغانم والمغارم (المنافع - التكاليف) التي يجلبها التكامل التقليدي وتحرير التجارة على الأقطار الإسلامية. وقد استخلصت هذه المؤشرات من الجدول رقم (١) وتتمثل فيما يلي:

١ - يتراوح متوسط دخل الفرد بين ١٦٠ دولاراً (تشاد) و١٥٧٧٠ دولار (الأمارات العربية). وهذا يعنى أن متوسط دخل الفرد لأغنى قطر يساوى نحو مائة ضعف ماهو عليه في أفقر قطر. وهذا هو أقصى مدى لمتوسطات دخل الفرد يمكن أن يقارن فى أية منطقة تكاملية على نطاق العالم كله.

٢ - يتراوح نصيب الدول فرادى في الناتج المحلي الأجمالى لدول منظمة المؤتمر الإسلامي بين صفر (غينيا بيساو وجامبيا) الى ٢٠٪ (ايران)، كما أن أكثر من ربع الدول الأعضاء لا يمثل نصيبهم في الناتج المحلى الإجمالى شيئا يذكر؛ بينما يبلغ نصيب الدول الإسلامية الأربع الكبرى نحو نصف الناتج المحلى الإجمالى[١].

---

(١) الدول الإسلامية الأربع الكبرى من حيث الناتج هي ايران (٢٠٪) والسعودية (١١٪) وأندونيسيا (١٠٪) ونيجيريا (٩٪). وقد حسبنا هذه النسب من الجدول رقم (١).

٣ – تتراوح حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول بين ٢٪ (غينيا) الى ٢٤٪ (تركيا) بينما تتراوح حصة الزراعة بين ١٪ (الكويت والإمارات) الي ٥٨٪ (الصومال) .

٤ – تتراوح نسبة القوى العاملة في الزراعة بين ٢٪ (الكويت) الى ٩١٪ (النيجر)، بينما تتراوح نسبة القوى العاملة في الصناعة بين ٤٪ (أوغندا وبوركينا فاسو) الى ٣٨٪ (دولة الامارات) .

٥ – إن سكان أكبر قطر إسلامي (اندونيسيا) يزيدون بأكثر من ٨٥٠ ضعف سكان أصغر قطر إسلامي (بروناى ومالاديف) .

٦ – تراوحت معدلات النمو السنوى المتوسطة في الناتج المحلى الإجمالى فيما بين ١٩٦٥ و١٩٨٨ بين – ٦ و ٣٪ (جيبوتي) الي +٥٪ (اندونيسيا) ويتسع هذا المدى أكثر عندما تؤخذ الدول العربية المصدرة للنفط في الاعتبار، حيث يترواح المدي عندئذ بين – ٧٪ (قطر) و+ ٧و٦٪ (السعودية) .

٧ – تضم منظمة المؤتمر الإسلامي دولا تتراوح مديونيتها الخارجية بين الصفر (بروناى وقطر وجزر القمر والكويت والإمارات والسعودية) الى دول تزيد إجمالى ديونها الخارجية عن ٣٠ مليار دولار (آندونيسيا ومصر وتركيا والعراق) .

ومن الواضح ان هذه المؤشرات تعكس درجة كبيرة من الفروق الاقتصادية بين الأقطار الإسلامية، حيث تضم منظمة المؤتمر الإسلامي أشد الدول فقرا (تشاد والصومال وبنجلاديش) وأكثرها

غنى (الكويت والامارات وبروناى)، كما تجمع دولا سريعة النمو وأخرى بطيئة النمو؛ بل والدول ذات الاسواق الكبيرة والدول ذات الاسواق الصغيرة مقاسة بالسكان او بالدخل، وهو الامر الذى يقطع بكونها أكثر التجمعات الإقليمية المؤهلة للتكامل الاقتصادي التي تتميز بهذا القدر الكبير من عدم التجانس.

وفي ظل هذا الواقع غير المتجانس للأقطار الإسلامية قد تصبح المكاسب المتوقعة من التكامل التقليدي والتي تتطلع اليها الدول الصغيرة الأقل تقدما محل شك كبير، فعلى سبيل المثال لا بد أن يعمل التحرير الجزئى لحركات رأس المال لصالح الدول الإسلامية ذات الاسواق الكبيرة والأكثر تقدما وتصنيعا نسبيا، أما الدول الإسلامية الصغيرة والأقل تقدما وتصنيعا نسبيا، فإنها ستكون أقل اغراء لجذب الاستثمارات أو اختيارها لتكون مواقعاً لتوطين الصناعات الجديدة. ولذلك ما لم تتخذ تدابير ملائمة لتأمين هذه الدول، فإن اتفاقية تشجيع الاستثمار مثلا التي وقعت عام ١٩٨١[١] سوف تكون لصالح الدول ذات فائض رأس المال في منطقة الخليج العربي والدول الاكثر تقدما والكبيرة نسبيا في آسيا والشرق الأوسط (ايران وتركيا ومصر)، بينما لا يكون بمقدور العدد الكبير من الدول الإسلامية الصغيرة والأقل نموا في افريقيا ان تنتزع شيئا يذكر من المكاسب المعقودة على اتفاقية الاستثمارات، وعلاوة على ذلك فان الدول الصغيرة الأقل نموا والتي تنظر الى التكامل كونه شرطاً مسبقاً لتنميتها الصناعية وتوسيع أسواقها المحلية الصغيرة أو إيجاد أسواق جديدة لمنتجاتها الصناعية في دول التكامل الأخرى سوف تجد

صناعاتها عرضة لمنافسة قوية في ظل منطقة التجارة الحرة التقليدية أو تُكره على ترك السوق، وتتوزع هذه الدول التي يلحقها الغرم من جراء انخراطها في التكامل التقليدي الى مجموعتين متمايزتين من الأقطار:

---

(١) اتفاقية تشجيع وحماية وضمان الاستثمارات وقعت عام ١٩٨١ وسوف تدخل حيز التنفيذ بعد التصديق عليها من عشر دول إسلامية أي أقل من ربع أعضاء المؤتمر الإسلامي. وحتى عام ١٩٨٥ وقع عليها عشر دول فيما لم يصادق عليها سوى ست فقط. أنظر تفصيلا لهذه الاتفاقية:

IDB: Economic Cooperation and Integration among Islamic Countries: International Frame Work and Economic Problems, Jeddah, 1406H - 1986, PP. 77-79.

جدول رقم (١)
بعض المؤشرات الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الإسلامي

الدولة	السكان (بالمليون) ١٩٨٨	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) ١٩٨٨	نصيب الفرد من الناتج لمحلي الاجمالي ١٩٨٨	نسبة القوى العاملة			توزيع الناتج المحلي			معدل النمو السنوى في الناتج المحلي (١٩٦٥ - ١٩٨٨)	الديون الخارجية (مليون دولار)
				الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات		
الأردن	٣,٩	٣٩٠٠	١٥٦٠	١٠	٢٦	٦٤	٨	٢٨	٦٤	-	٤٢٠٠
الامارات العربية	١,٦	٢٨١٢٠	١٥٧٧٠	٥	٣٨	٥٧	١	٦٧	٣٢	-	صفر
افغانستان	١٥,٩	٢٧٦٠	١٧٠	٦٩	١١	٢٠	-	-	-	-	٢٩٠٠٠
اندونيسيا	١٧٢,٦	٨٣٢٢٠	٤٤٠	٩	٢٢	٢٤	٣٦	٤١	٣٦	٥,٠	٤٧٣٠٠
اوغندا	١٦,٦	٤١٣٠	٢٤٩	٨٦	٤	١٠	٥٢	١٣	٣٥	٣,١	١٨٠٠
ايران	٥٢,٨	٢٦٢٤٤٠	٥٤٠٠	٣٦	٣٣	٣١	٢٦	٣٦	٣٨	١٠	٢٥٠٠
باكستان	١٠٦,٣	٣٤٠٥٠	٣٨٠	٥٥	١٦	٣٠	٢٥	٢٨	٤٧	٢,٥	١٦٦٠٠
البحرين	,٦	٣٩٧٦	٩٤٢٠	-	-	-	-	-	-	-	٣٢٥
بورناي	,٢	٣٧١١	١٥٤٠٠		-	-	-	-	-	-	صفر
بنجلاديش	٠٦,٦	١٩٣٢٠	١٧٠	٧٥	٦	١٩	٥٠	١٤	٣٦	,٥	٧٩٠٠
بنين	٤,٣	١٧٥٠	٣٩٠	٧٠	٧	٢٣	٤٨	١٦	٣٦	١,٠	٤٨٠
بوركينافاسوا	٨,٣	١٧٥٠	٢١٠	٨٧	٤	٩	٤٥	٢٢	٣٣	١,٤	٥٣٩
تركيا	٥١,٤	٤٨٨٢٠	١٠٨٠	٥٨	١٧	٢٥	١٩	٣٥	٤٦	٣,٠	٣٢٠٠٠
تشاد	٥,٣	٩٢٠	١٦٠	٨٣	٥	١٢	٤٢	١٥	٤٣	-	٢٧٠٠
تونس	٧,٥	٨٧٥٠	١٢٣٠	٣٥	٣٦	٢٩	١٧	٣٤	٤٩	٥,٠	٥٢٥٠
الجابون	١,١	٣٣٢٠	٢٩٧٠	٨٣	٥	١٢	٤٢	١٥	٤٣	٣,٢	٢٧٠
جامبيا	,٧	٢٣٠	٢٠٠	٣٠	-	-	-	-	-	١,٤	٢٧٣
الجزائر	٢٣,٨	٥٨١٨٠	٢٥٥٠	٣١	٢٧	٤٢	٨	٤٨	٤٤	٣,٦	٢٢٢٠٠
جزر القمر	,٥	٩٩٦	٤٤٠	-	-	-	-	-	-	,٦	صفر
جيبوتي	,٤	٢٩٤	٣١٤	-	-	-	-	-	-	٣,٦	١٤٥
السعودية	١٣	٩٥٠٥٠	٨٨٥٠	٤٨	١٤	٣٧	٣	٥٦	٤١	٦,٧	صفر
السنغال	٧,١	٤٩٨٠	٦٥٠	٨١	٦	١٣	١٩	٢٩	٥٢	,٥	٣٥٠٠
السودان	٢٣,٥	١١٢٤٠	٤٨٠	٧١	٨	٢١	٢٦	١٨	٥٧	صفر	١١٥٠٠
سوريا	١١,٤	١٦٣٧٠	١٥٦٠	٣٢	٣٢	٣٦	٢٢	٢١	٥٧	٤,٩	٤٦٠٠
سيراليون	٣,٧	١١٩٠	٣٥٠	٧٠	١٤	١٦	١٤	١٤	٤٢	١,١	٥٢٧
الصومال	٥,١	٩٧٠	١٧٠	٧٦	٨	١٦	٥٨	٩	٤٣	-	١٤٠٠

تابع جدول رقم (١)
بعض المؤشرات الاقتصادية لمنظمة المؤتمر الاسلامي

الدولة	السكان (بالمليون) ١٩٨٨	الناتج المحلي الاجمالي (مليون دولار) ١٩٨٨	نصيب الفرد من الناتج لمحلي الاجمالي ١٩٨٨	نسبة القوى العاملة			توزيع الناتج المحلي			معدل النمو السنوى في التاتج المحلي (١٩٦٥ - ١٩٨٨)	الديون الخارجية (مليون دولار)
				الزراعة	الصناعة	الخدمات	الزراعة	الصناعة	الخدمات		
العراق	١٧,٦	٥٥٧١٧	٢٧٦١	٣٠	٢٢	٤٨	١٨	٤٦	٣٦	–	٧٥٠٠٠
عمان	١,٤	٨١٥٠	٥٠٣	٥٠	٢٢	٢٨	٣	٥٩	٣٨	٦,٥	٣٤٥٠
غينيا	٦,١	٢٥٤٠	٤٣٢٠	٨١	٩	١٠	٤٠	٢٢	٣٨	١,١	١٦٠٠
غينيا بيساو	,٩	٢١١	١٩٠	–	—	–	–	—	–	–	٣٦٠
فلسطين *	٤,٧	٤٤٩٦	٨٣١	–	–	–	–	–	–	–	–
قطر	,٤	٥٦٧٩	١٩٣٠	–	–	–	–	–	–	,٧--	–
لبنان	٢,٦	١٤٤٦	٦١٠	٢٩	٢٤	٤٧	١٢	٢١	٦٧	–	–
ليبيا	٤,٣	٣٨٠٣	٥٤٢٠	١٨	٢٩	٥٣	٤	٥٧	٣٩	,٩-	٤٥٠٠
الكاميرون	١١,٢	١٢٩٠٠	١٠١٠	٧٠	٨	٢٢	٢١	٣٧	٤٢	٢,٧	٣٥٠٠
الكويت	٢	١٩٩٧٠	١٣٤٠٠	٢	٣٢	٦٧	١	٥٨	٤١	,٢	صفر
مالاديف	,٢	٨٣	٤١٠	–	–	–	–	–	–	–	صفر
مالي	٨,٤	١٩٤٠	٤٣٠	–	–	–	٥٠	١٣	٣٧	١,١	١٧٠٠
ماليزيا	١٦,٦	٣٤٦٨٠	٢٠٠٠	٤٢	١٩	٣٩	٣٨	٢٥	٤٧	٤,٥	٢٠٠٠
مصر	٥٢,٧	٣٤١٢٠	٦٦٠	٤٦	٢٠	٣٤	٢٠	٣١	٤٩	٤,٢	٤٣٩٠٠
المغرب	٢٣,٥	٢١٩٩٤	٨٣٠	٤٦	٢٥	٢٩	١٨	٣٢	٥٠	٢,٩	١٦٨١٠
موريتانيا	٢,١	٩٠٠	٤٨٠	–	–	–	٢٩	٢٥	٤٧	٤,٣-	٢٠٠٠
النيجر	٦,٤	١٥٨٠	٢٥٠	٩١	٢	٧	٤٧	١٦	٣٧	١,٢-	١٥٠٠
نيجيريا	١٠٥,٩	٧٥٣٠٠	٨٠٠	٦٨	١٢	٢٠	٣٦	٢٢	٣٢	,٩	٢٣٦٠٠
اليمن	١٠,٨	٦٨١٠	١٠٧٠	١١٠	٢٧	٦٣	٣٤	١٦	٥٠	–	٣٩٠٠

المصدر :

– البنك الدولى : تقرير عن التنمية ١٩٩٠ .

– صندوق النقد العربي وآخرون : التقرير العربي الموحد ١٩٨٨ .

* ناتج فلسطين يمثل تقديرات عن الاراضى المحتلة عام ١٩٨٦ ، اللجنة الاردنية الفلسطينية المشتركة، مؤشرات احصائية حول فلسطين المحتلة، عمان، يونية ١٩٨٩ ص ٩٣ .

المجموعة الأولى:

وتتكون من أكثر من نصف الأقطار الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي (٢٦ قطرا)، وتتميز هذه المجموعة بأسواقها المحلية الصغيرة مقاسة بدخل الفرد الذى يقل فيها جميعا عن ٨٠٠ دولار في عام ١٩٨٨، وفي هذه المجموعة من الأقطار تواجه التنمية الصناعية ضغوطا تنافسية لا قبل لها بها طالما ترفع عوائق التجارة في ظل التكامل التقليدي.

والمجموعة الثانية:

وتتكون من الأقطار الإسلامية التي تتبنى أنماط تنمية موجهة نحو الداخل أو مايسمى بصناعات إحلال الواردات كما في الجزائر والعراق وسوريا والكاميرون واندونيسيا وماليزيا وغالبا مايقترن التوجه الداخلى وإحلال الواردات بصناعات غير كفؤة لا سيما عندما تكون التعرفة الجمركية مرتفعة والأسواق القومية صغيرة. وفي هذه الحالة فان التنافس بين المجموعات المتكاملة قد يصبح مصدر خطر على الصناعات المحلية القائمة في هذه المجموعة من الأقطار.

ويمكن أن نضيف الى مغارم هاتين المجموعتين علاوة على خسائر الصناعة مايمكن ان يفقدانه من حصيلة الضرائب الجمركية السابقة، وبينما تؤوب هاتان المجموعتان من الأقطار بالغرم، فان المنافع التنموية للتكامل تصير مغنما لأكثر الدول الأعضاء فيه تقدما وتصنيعاً ونمواً. ويمكن على هذا الجانب أيضا أن نميز بين مجموعتين من الأقطار تستطيعان أن تحققا مكاسب أكثر من غيرهما من جراء تحرير التجارة وعوامل الإنتاج:

المجموعة الأولى :

وتتكون من الأقطار الستة الأعلى دخلا والمصدرة للنفط وهي بروناى والكويت وقطر والسعودية والإمارات والبحرين . وتملك هذه الدول امكانات تمويلية هائلة تسمح لها ببناء نظام للحوافز والاعانات المالية وغيرها من صور الدعم الحكومي المقدمة الى صناعاتها التحويلية فلن تعوزها الوسائل كما أنها تجنى من تحرير التجارة ميزة أخرى .

المجموعة الثانية :

وتتكون من الدول التي تتبنى أنماط تنمية موجهة نحو الخارج أو مايسمى بتصنيع الصادرات (تركيا وباكستان وماليزيا وتونس) علاوة على دول إعادة التصدير (الأردن وعمان) . وتتمتع هذه الدول بمركز غير ضعيف في أسواق الدول النامية الأخرى، فأكثر من نصف الصادرات المصنعة التركية (٥٦٪) تشق طريقها الى الدول النامية . كما تستقبل الأخيرة أيضا ٨٨٪ من تجارة إعادة التصدير العمانية . ولذلك من المحتمل أن تكسب هذه المجموعة من الأقطار من أى برنامج لتحرير التجارة الإسلامية .

بيد أن أهم نتيجة يمكن أن يؤدى إليها التكامل التقليدي بين الأقطار الإسلامية لا تنحصر فقط في ذلك التوزيع غير المتساوى للمنافع والتكاليف المترتبة على الانخراط فيه . وإنما تكمن في الابقاء على الوضع الراهن الذى تعرضنا لبعض مظاهر التفاوت وعدم التجانس الواضح فيه، بل وربما تتسع في ظله هذه الفروق ولا تضيق

طالما كانت المكاسب غنما خالصاً لأولئك الذين كانوا يتمتعون بوضع نسبي أفضل من غيرهم قبل أن تبدأ عملية التكامل، ويصبح تحرير التجارة عندئذ – كما أشار ميردال – «ملائماً تماماً لمن حصلوا على نصيب وافر من الحظ في الحياة»[1]. وبدلاً من أن يكون التكامل وسيلة لاعادة تقسيم العمل على نحو يحقق المساواة في توزيع المنافع التنموية، فان مصالح الأطراف الأقوى فيه تصير هي الجديرة بالاعتبار.

(١) أنظر: Myrdal, G.; op., cit., P. 152.

ثانيا: حجم التجارة الإسلامية المتبادلة

ترتبط العلاقات التجارية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي إرتباطا وثيقا بجهات محدودة جداً من حيث الصادرات والواردات معاً. فالتجارة الخارجية للدول الأعضاء موجهة لعدد محدود من الشركاء. وغالبا مايكون هؤلاء الشركاء من الدول الصناعية المتقدمة وفي مقدمتهم دول الجماعة الاقتصادية الأوربية EEC واليابان والولايات المتحدة الامريكية. وتتراوح حصة هؤلاء الشركاء في التجارة الخارجية للدول الإسلامية مابين ٤٠٪ الى ٩٤٪ للصادرات ومابين ٤٠٪ الى ٨٠٪ بالنسبة للواردات. وقد قدم كوزنتس Kuznets تفسيرا لهذه التبعية باستخدام مفهوم «حجم الأمة» Size of Nation تقرر ان الحجم الصغير - كما هو حالة معظم الأقطار الإسلامية - يشكل بحد ذاته قاعدة لتبعية القطر للخارج، لأن الموارد الطبيعية للبلد الصغير تكون عادة محدودة وانتاجه ومبادلاته ومصادر تمويله تكون محصورة في عدد قليل من العملاء والموردين[1]. وينحصر هؤلاء العملاء والموردون بالطبع في الشركاء الكبار من الدول الصناعية المتقدمة.

أما حصة التجارة المتبادلة بين الاقطار الإسلامية بالنسبة الى مجموع صادراتها فقد كانت ضئيلة للغاية ولم تتجاوز ٩و٥٪ فقط في عام ١٩٦٩ وهو العام الذى تأسست فيه منظمة المؤتمر

---

(١) أنظر مقال كوزنتز عن النمو الاقتصادي وحجم الأمم:

kuzents, Economic Growth of Small Nations, in Economic Consequences of the Size of Nations, McMillan, London, 1960, P. 180

الإسلامي، ومنذ ذلك التاريخ لم تزد هذه النسبة إلاّ قليلا بحيث لم تتعد ٩٪ فقط في عام ١٩٨٥[١]. ومن جهة أخرى فان الزيادة في حصة التجارة المبادلة بين الدول الاعضاء بالنسبة لمجموع وارداتها ارتفعت من ٢و٨٪ في عام ١٩٦٩ الي ١٣٪ فقط في عام ١٩٨٥ ثم هبطت الي ٢و٧٪ عام ١٩٨٨ كما هو مبين بالجدول التالى :

جدول رقم (٢)

حصص التجارة الإسلامية المبادلة بين الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي

السنوات	١٩٦٩	١٩٧٥	١٩٨٧	١٩٧٩	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٨٥	١٩٨٨
الصادرات ٪	٥,٩	٥,٨	٦,١	٦,٤	٧,٢	٨,٧	٩,٠	٧,٧
الواردات ٪	٨,٢	١٠,٠	٨	١٠,٣	٣,٨	١٣,٣	١٣	٧,٢

المصدر : مجلة التعاون الاقتصادي بين الدول الإسلامية : التجارة الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٧٦ – ١٩٨١)، المجلد الخامس، العدد ١٧، أكتوبر ١٩٨٣، أنقرة، ص ٢١ وتقرير عن التنمية في العالم، البنك الدولي، ١٩٩٠.

هيكل التجارة الإسلامية

ومعنى ذلك كله ان هيكل التجارة الإسلامية مازال منحازاً للدول الصناعية المتقدمة، باعتباره امتداداً مباشراً لأنماط الانتاج والتخصص السائدة في التجارة الدولية. لذلك يعمل هذا الهيكل ضد مصالح الدول الإسلامية لأنه لا يعوق أنشطة التنمية والتطوير فحسب، بل يضع الحواجز أمام أنشطة التعاون التجارى ومحاولات التكامل الاقتصادى بين بعضها البعض.

(١) غير أنها الآن زادت ولا شك نتيجة لبعض الوعي والجهود المشتركة لمحافظي بنك التنمية الإسلامية. «المشرف»

ثالثا: حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلى الاجمالى

تضفى الدول الاعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي أهمية كبيرة على التجارة الخارجية في كافة أنشطتها التجارية والاقتصادية، لذلك يمكن وصفها بأنها اقتصاديات مفتوحة أمام التجارة الحرة، حيث تمثل حصة الصادرات والواردات معاً من الناتج المحلى الإجمالى المؤشر الأول عن مدى مساهمة الاقتصادي الوطني في السوق العالمية. وتبلغ نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والواردات معاً) الى الناتج المحلى الإجمالى فى الأقطار الإسلامية مستوى قلما نصادفه في مجموعة أخرى من الأقطار النامية بما في ذلك أمريكا اللاتينية التي توصف اقتصاداتها بأنها أكثر اندماجا في الاقتصاد العالمي وأكثر توجها نحو الخارج من اقتصادات بقية الدول النامية.

وحتى تعكس حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلى اتجاه هذه المساهمة في الاقتصاد العالمي، فقد أخذنا متوسط السنوات (١٩٧٤ - ١٩٨٨) بدلاً من الوقوع في الابهام الذى قد تنطوي عليه بيانات عام واحد. وكما يوضح الجدول رقم (٣) فان حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلى الاجمالى للأقطار الإسلامية تتراوح مابين ٢٦٪ (أوغندا) و٢١٪ (البحرين) وتزيد عن ١٠٠٪ في ثمان دول. وهى تعتبر نسباً عالية إذا ماعلمنا أن النسبة لدول متقدمة كالولايات المتحدة واليابان هي ١٥٪ و٢٠٪ على التوالى.

وخلاصة القول إن الأقطار الإسلامية لا تستوفى أيا من الشروط الثلاثة التي اقترحها ليبسى Lipsey للحكم على نجاح الاتحادات الجمركية لتكون أداة للتكامل وبناء السوق المشتركة، إذ تتميز هذه الأقطار بدرجة عالية من عدم التجانس الاقتصادى وضآلة المبادلات البينية وارتفاع نسبة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى.

وهكذا يظهر عدم جدوى تطبيق النظرية الكلاسيكية في الاتحادات الجمركية على الأقطار الإسلامية، فقد اعتمدت النظرية على المنافسة الجمركية للوصول الى التكامل، بينما الشروط التي وضعتها لنجاح التكامل عن طريق المنافسة لا تتوافر في هذه الاقطار، فقد اقترنت المنافسة ببعض النتائج السلبية على عملية التكامل أهمها استقطاب بلاد معينة أو مناطق معينة في السوق لمعظم المنافع التي تقدمها السوق الموحدة. والمستفيد الأول هو عادة البلد الأقوى سياسيا والأكبر حجماً سكانياً والأكثر تقدماً اقتصاديا مما يقوى نزعة هذا البلد لفرض هيمنته على باقى بلدان السوق.

جدول رقم (٣)
متوسط حصة التجارة الخارجية في الناتج المحلي
لدول منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٧٤ - ١٩٨٨)[١]

الدولــة	حصة التجارة الخارجية الناتج المحلى الأجمالى٪	الدولــة	حصة التجارة الخارجية الناتج المحلى الأجمالى٪
الجزائر	١١١	النيجر	٣٧
البحرين	٢١٥	عمان	٩١
بنجلاديش	٣٥	باكستان	٣٠
الكاميرون	٤٥	قطر	١٠٧
تشاد	٣٠	مصر	٤٧
بروناى	١٣٢	السعودية	١٠٧
الجابون	٦٥	السنغال	٥٢
جامبيا	٩٧	سيراليون	٥٤
ايران	٧٥	الصومال	٣٥
العراق	٧٠	اندونيسيا	٤٥
ليبيا	٨٠	السودان	٣٥
الاردن	٨٣	سوريا	٤٤
الكويت	١٠٢	تونس	٦٠
لبنان	٦٣	تركيا	٤٠
ماليزيا	٨٧	أوغندا	٢٦
مالى	٤٠	الامارات	١٠١
موريتانيا	١٠٤	بوركينافاسو	٤٧
غينيا	٦٢	اليمن الموحد	٣٧
المغرب	٤٤	بنين	٢٣١
نيجيريا	٧٠		٤٢

(١) يغطى هذا الجدول حصة التجارة الخارجية لأربعين دولة. هناك ست دول لم يتوفر عنها بيانات وهي افغانستان، مالاديف، جيبوتي، جزز القمر، فلسطين، غينيا بيساو.

المصدر: مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية، التجارة الخارجية، مرجع سابق.
ص ٦٨ – ٦٩ والبنك الدولى، تقرير عن التنمية ١٩٩٠.

وغني عن الذكر أن تجارب الأقطار الإسلامية جميعها أو بعضها مع مناهج التكامل التقليدي القائمة على تحرير الأسواق كانت في معظمها مخيبة للآمال. أو على الأقل دون الآمال التي عقدت عليها. فقد اختارت مجموعات إقليمية كثيرة في منظمة المؤتمر الإسلامي منهاج التكامل التقليدي الذى يرمى الى تحرير التجارة البينية من القيود الجمركية وغير الجمركية المفروضة عليها مع الأخذ بفكرة التعريفة الجمركية الموحدة على وارداتها من الدول غير الأعضاء. وقد طبق هذا المنهاج في اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية (١٩٥٧) والسوق العربية المشتركة (١٩٦٤) وفي الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول مجلس التعاون الخليجي (١٩٨١)، كما طبقته جماعات إقليمية أخرى في العالم الإسلامي مثل الجماعة الاقتصادية لغربي افريقية (CEAO) التي تتكون من ست دول أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي[١]، علاوة على تجمعات اقليمية وبين اقليمية أخرى تربو على العشرين في آسيا وأفريقية يوضحها الجدول رقم (٤) :

---

(١) دخلت اتفاقية الجماعة الاقتصادية لغرب إفريقية حيز التنفيذ في عام ١٩٧٤ وهي تتكون من ست دول هي بنين وبوركينافاسو ومالي وموريتانيا والنيجر والسنغال وقد بدأت هذه الجماعة بتكوين الاتحاد الجمركي لغربي افريقية في عام ١٩٥٩ والاتحاد الجمركي لدول غربي افريقية في عام ١٩٦٦، والاسم الفرنسي لهذه الجماعة هو :

Communaute Economique de L'Afrique de L'Ouest

ولمزيد من التفصيل حول التكامل الاقتصادى في غربي افريقية راجع :

Robson, P.; Integration, Development and Equity Economic Integration in West Africa, George Allen and Unwin. London, 1983.

جدول رقم (٤)
اشكال التجمع والتعاون الاقليمي التي تضم اقطارا اسلامية

القطر	السوق العربية المشتركة	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية	منظمة المؤتمر الاسلامي	منظمة التعاون الاقليمي من أجل التنمية	النظام النقدي لأفريقيا الوسطى	الجماعة الاقتصادية لغربي افريقيا	الجماعة الاقتصادية لدول افريقيا	اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف	اللجنة الاستشارية الدائمة للدول المغرب	الجماعة الاقتصادية للدول غربي افريقيا	مجلس التحالف	لجنة حوض بحيرة تشاد	اتحاد نهر مانو	هيئة حوض النيجر	اتحاد المغرب العربي	منظمة التعاون الأفرو / موريشيوس	منظمة ادارة وتنمية حوض نهر ناجيا	منضمة تنمية نهر جامبيا	منظمة تنمية نهر السنغال	منطقة التجارة التفضيلية لدول شرق جنوب أفريقية	الاتحاد الجمركي الاقتصادي لوسط أفريقيا	الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا	مجموعة دول جنوب شرق آسيا	اتفاقيةبانجوك	مجلس التعاون الخليجي	مجلس التعاون العربي	شبه جنوب آسيا للتعاون الاقليمي
الاردن	X	X	X																							X	
الامارات		X	X																				X		X		
افغانستان			X																								
اندونيسيا			X																								
اوغندا			X														X										
ايران			X	X																							
باكستان			X	X																							X
البحرين			X																						X		
بروناي			X																				X				
بنجلاديش			X																					X			
بنين			X			X				X	X			X		X						X					X
بوركينافاسو			X			X		X		X	X		X			X						X					
تركيا			X	X																							
تشاد			X		X		X	X				X		X													
تونس			X						X						X												
الجابون			X				X														X						
جامبيا			X					X		X																	
الجزائر			X						X						X												
جزر القمر			X																	X							
حيبوتي			X																	X							
السعودية			X																								
السنبغال			X			X		X		X						X		X	X	X		X					
السودان		X	X																								

تابع الجدول رقم (٤) :

سوريا	X	X	X																							
سيراليون			X							X			X	X												
الصومال		X	X																							
العراق	X	X	X																						X	
عمان			X																					X		
غينيا			X							X			X	X				X								
غينيا بيساو			X							X								X								
فلسطين			X																							
قطر			X																					X		
لبنان			X																							
ليبيا	X	X	X												X											
الكاميرون			X		X		X					X		X						X						
الكويت		X	X																					X		
مالاديف			X																							
مالى			X			X		X		X				X					X		X					
ماليزيا			X																			X				
مصر	X	X	X																						X	
المغرب			X						X						X											
موريتانيا	X	X	X			X		X		X					X				X							
النيجر			X			X		X		X	X	X		X		X										
نيجيريا			X							X		X		X												
اليمن	X	X	X																						X	

(١) تأسست في عام ١٩٦٤ .

(٢) أسس عام ١٩٧٢ وهو يضم دولا أخرى غير منظمة المؤتمر الإسلامي هي الكونغو وأفريقيا الوسطى .

(٣) أسس عام ١٩٨٣ ويضم دولا غير أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي وهي أفريقيا الوسطى وغينيا بيساو وساتومي وبرسيب وزائير .

(٤) أسس عام ١٩٧٣ .(٥) أسس في عام ١٩٥٩ ويضم دولة واحدة غير عضو في المنظمة وهي توجو .

(٦) أنشئ في فبراير ١٩٨٩ وعضويته مفتوحة أيضا للدول الأفريقية .

(٧) انشئت في عام ١٩٦٧ وهي تضم دولا أخرى غير أعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي مثل الفلبين وتايلاند وسنغافورة .

(٨) وقعت اتفاقية بانكوك عام ١٩٧٥ وهي تضم دولا غير اسلامية مثل الهند وكوريا ولاوس والفلبين وسريلانكا وتايلندا .

(٩) انشئ في فبراير ١٩٨٩ وتجمد نشاطه بسبب اختلاف موقف اعضائه من أزمة الخليج .

(١٠) أسس عام ٨٥ ويضم دولا غير اسلامية هي بوتان والهند ونيبال وسيرلانكا .

ولمزيد من التفصيل حول أشكال التعاون والتكامل الأقليمي انظر تقرير الانانتاد (١٩٨٢) الذي اشتمل على ٤٣ تجمعا اقليميا في افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية .

UNCTAD: Measures for Strengthening Economic Integration and co-operation among Developing Countries at the Subregional, Regional and Interregional Levels, 27 April 1982.

ولا يخفى أن هذه التجارب جميعها كانت تحتذى نموذج التكامل الأوربي وهو نموذج يفتقد – كما قدمنا – شروط تطبيقه في بيئة الأقطار الإسلامية التي تنطوى على قدر كبير من التفاوتات الإقتصادية، وتفتقر جميعها الى نظم انتاجية مرنة ومتنوعة كما هو الحال في أوروبا الغربية وتزداد درجة اندماجها في الاقتصاد العالمي أكثر من انفتاحها على بعضها البعض، ولذلك فهى تحتاج الى تكامل إقتصادى يقوم – بالأساس على اعتناق المدخل التنموى للتكامل الاقتصادى الذى يرمى إلي إحداث تعديلات هيكلية في البنى الاقتصادية للدول الأعضاء عن طريق تقسيم جديد للعمل الاقليمي يحقق مصالح جميع المشاركين فيه وعندئذ يكون تحرير التجارة أمراً طبيعياً بل ومقبولاً[١].

(١) الأرقام التي في هامش الصفحة السابقة (٣٧) هكذا جاءت في الأصل ولذا لزم التنبيه. – مصححه –

المبحث الثاني
التكامل التنموى وإعادة تقسيم العمل
بين الأقطار الإسلامية

تمهيد

في بحث جدير بالاعتبار قدم لنا بندر Pinder تفرقة واضحة بين نوعين من التكامل يكتفي أولهما بإزالة القيود التي تعترض انتقال التجارة وعوامل الإنتاج، ويذهب الثاني بعيداً في تأكيده على إيجاد هياكل إنتاج جديدة وتطوير الاقتصاديات المنخرطة في التكامل تطويراً جذرياً توطئة لاندماجها تماماً، وهكذا فرق بندر Pinder بين ماأسماه بالتكامل الاقتصادى السالب Negative Integration والتكامل الاقتصادى الموجب Positive Integration [١] . وينصرف الأول الى إلغاء القيود التي فرضتها ظروف اقتصادية معينة بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية، وينتهى هذا النوع من التكامل مع نهاية مرحلة السوق المشتركة.

أما التكامل الاقتصادي الموجب فإنه يبدأ مع ولوج مرحلة الوحدة الاقتصادية التي تنكب فيها الدول الأعضاء على تنسيق سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية على أسس اقليمية.

وإذا كان النوعان يمثلان مراحل الى هدف واحد هو تحقيق الاندماج الاقتصادي الكامل (أنظر الجدول رقم ٥) على غرار ماحدث في التجربة الأوربية، الا أن الأمر مختلف فيما يتعلق بالأقطار الإسلامية التي لا ينبغي أن يبدأ عملها التكاملى بأنواع من التكامل

---

(١) أنظر :

Pinder, John; Positive Integration and Negative Integration: Some: Problems of Economic Union in EEC, World Today, 24 (1962), PP. 88 - 110.

الاقتصادى السالب كإقامة منطقة للتجارة الحرة أو اتحاد جمركى لما في ذلك من قصور عرضناه تفصيلا في موضع سابق، ولا هي تستطيع أيضاً أن تقفز الى مرحلة الوحدة الاقتصادية أو الإندماج الكامل بلا مقدمات وهى على ماعليه من تخلف في هياكلها الإنتاجية وتراجع في مستويات النمو، ناهيك عما بينها من فروق وماتفتقر إليه من تجانس.

جدول رقم (٥)

مراحل التكامل الاقتصادى ومايرتفق بها من خصائص

	الخصائص / مراحل التكامل	تخفيض قيود التجارة المتبادلة	الغاء قيود التجارة المتبادلة	توحيد القيود التجارية ضد الغير	حرية حركة عوامل الإنتاج	تنسيق سياسات الدول الأعضاء تثبيت اسعار الصرف	توحيد السياسات المالية واالنقدية من قبل سلطة مركزية واحدة
التكامل الســـالب	اتفاقيات التجارة التفصيلية	X					
	منطقة التجارة الحرة	X	X				
	الاتحاد الجمركي	X	X	X			
	السوق المشتركة	X	X	X	X		
التكامل الموجب	الاتحاد النقدي	X	X	X	X	X	
	الوحدة الاقتصادية	X	X	X	X	X	X

الحاجة الى التكامل الاقتصادي الموجب

إن الأقطار الإسلامية بحاجة الى نوع من التكامل الاقتصادي الموجب ذى منهج تنموى يرمى الى: «إحداث تغييرات سريعة في أنماط الإنتاج من أجل تحقيق تكامل تدريجي وتوسيع التجارة الخارجية وتنويعها بين الأقطار الإسلامية[١]» أو بمعنى آخر فإن العملية الجوهرية للتكامل هي عملية تغيير نمط التقسيم الأقليمي للعمل تغييرا يقوم على هيكل إنتاج متكامل قطاعيا وإقليمياً ويتفق مع أهداف المجتمعات الإسلامية الاقتصادية والحضارية، ويقضى هذا النوع من التكامل بإخضاع عمليات التنمية للتنسيق والتشاور المتبادل بين الأقطار بما يضمن أقصى تكامل مستطاع وأقل تنافر ممكن بينها؛ أما إذا خطط للتنمية في هذه الأقطار بمعزل عن بعضها البعض فان منهج التكامل التنموى لا يعدو أن يكون اعترافاً بالأمر الواقع، وتكريساً لما هو قائم، وبمقتضى هذا المنهج لا ينبغى النظر الى التنمية في قطر إسلامي ما بمعزل عما يجرى في الأقطار الإسلامية الأخرى؛ بل يجب أن تعامل ضمن إطار متفاعل من التأثيرات المتبادلة بينها وبين غيرها من عمليات التنمية التي تجرى في الاقتصادات الخارجية.

ويقيناً فإن التأثيرات التي تولدها المتغيرات الإنمائية على التكامل الاقتصادى بين جماعة من الأقطار لا تخرج عن واحد من

---

(١) راجع خطة العمل لتقوية التعاون الاقتصادي بين الدول الأعضاء التى تبناها المؤتمر الإسلامي الثالث المنعقد في الطائف ٢٥ - ٢٨ يناير ١٩٨١. مجلد التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية، الجزء الثاني (١٩٨٠ - ١٩٨١) رقم ٣، ص ٩ - ١٤.

ثلاثة[1]. فهي إما أن:

١ – تكون ذات مفعول مضاد للتكامل الجماعى، وذلك عندما تجرى المتغيرات في مجرى يوهن أواصر التبادل ويكبح حركة التعامل التكاملي بين الأقطار كما في حالة قيام صناعات تنتج سلعاً متنافسة وتفيض عن الحاجة المحلية لكل قطر ومثالها صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي. وغالبا ماتؤدى هذه الصناعات الى زيادة التعامل التكاملى مع اقتصاديات أجنبية خارج نطاق المجموعة.

٢ – أو أن تكون ذات مفعول منحاز للتكامل، وذلك عندما تؤدى المتغيرات الى تعزيز أواصر التبادل بين الهياكل الإنتاجية للأقطار وبين أسواقها أيضاً.

٣ – أو أن تكون ذات مفعول حيادى تجاه التكامل. عندما ينحصر التأثير في بلده محليا، فلا يكون مضاداً للتكامل ولا منحازاً له.

ويكون ذلك في حالة المشروعات الإنمائية الصغيرة أو المشروعات ذات الأهداف المحلية المحضة. ويقتضي العمل من أجل التكامل التنموى قياس مختلف أنواع هذه التأثيرات لدى كل قطر ينوى الإنخراط في عملية التكامل، وذلك بقصد التوصل إلى الإتجاهات المناهضة للتكامل وعزلها عن الاتجاهات ذات التأثير الملائم له.

---

(١) انظر دكتور محمود الحمصى، خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ١٩٨٠، ص ١٠٥ – ١٠٦.

تشخيص الاتجاهات الانمائية المواتية

إن فرز الاتجاهات لن يكون بالمهمة اليسيرة الا إذا استرشد بمعايير موضوعية ملائمة لتشخيص الاتجاهات الإنمائية المواتية للتكامل والاتجاهات المناهضة له؛ وتتعلق هذه المعايير بمدى الجدوى الاقتصادية لعملية التكامل أو مقدار المنافع المتبادلة الناتجة عن التفاعل التكاملى وحصة كل طرف من الأقاليم المنخرطة في منطقة التكامل، وعموماً فان الاتجاهات الإنمائية إذا كانت تعمل لصالح التكامل، فإن توزيع المنافع بين الشركاء يكون أقرب الى المساواة، بينما تؤدي الإتجاهات الإنمائية المنحازة ضد التكامل الى توزيع غير متساو لمنافع العمليات التكاملية.

وقد قدم الحمصى « ستة » معايير موضوعية للتعرف علي الاتجاهات الإنمائية المنحازة للتكامل نختزلها فيما يلي[١]:

١ – تحقيق وفورات متبادلة للعمليات الإنتاجية الحالية والمحتملة لدي الدول الأطراف في التكامل مثل المشروعات التي تؤدى الى إنخفاض تكاليف الإنتاج والنقل وتزايد المعارف الفنية.

٢ – إيجاد فرص جديدة لاستثمار الموارد الطبيعية المتاحة لدى واحد أو أكثر من أطراف التكامل.

٣ – إيجاد فرص جديدة لتشغيل عوامل الإنتاج المتاحة تشغيلاً أكفأ مما هو ممكن قطرياً.

(١) لمزيد من التفصيل راجع الصفحات من ١٠٧ الى١٠٩ من المراجع السابق.

٤ – توسيع نطاق التجارة في السلع والخدمات النهائية التي تقوم بإنتاجها المشروعات الوطنية لدى الأقطار المعنية.

٥ – تحقيق التواصل الحضاري واسترداد الهوية الثقافية ومقاومة الاستلاب والتخريب وتقريب أنماط الحياة الاجتماعية بين سكان الأقطار ذات العلاقة.

٦ – تعزيز القدرة الدفاعية لمجموعة الأقطار تجاه التحديات والمخاطر الخارجية.

خطة عمل منظمة المؤتمر الإسلامي

أما منظمة المؤتمر الإسلامي فقد تبنت « خطة عمل » تنطوى على « تدابير » إنمائية يمكن القول بأنها تؤزر جهود التكامل الاقليمي بين الاقطار الإسلامية وتشمل هذه التدابير أكثر القطاعات تأثيراً على تحقيق التكامل كالزراعة والصناعة والطاقة والقوى العاملة والتكنولوجيا[١].

قطاع الزراعة

(أ) ففي قطاع الزراعة والغذاء لا تكتفي الخطة بتدابير محددة، وإنما تطرح أيضا عدداً من الأهداف الوسيطة يمكن بلوغها اعتماداً على الأدوات المتاحة قطريا وإقليمياً، ومن هذه التدابير والأهداف :

١ – تحقيق التنمية المتوازنة بين القطاعات الزراعية والصناعية.

٢ – التركيز على الصناعات القائمة على الزراعة أو المرتبطة بها كإنتاج الجرارات والمخصبات والمبيدات وعمليات تحويل المواد الخام الزراعية.

٣ – تحقيق الأمن الغذائى للعالم الإسلامي بالعمل على إيجاد رصيد اقليمي من احتياطيات الغذاء.

٤ – تحسين البنية الأساسية للزراعة كالرى والسدود والخزانات والتسهيلات النقلية.

---

(١) راجع مجلة التعاون الإقتصادى بين الدول الإسلامية، المجلد الثاني، مرجع سبق ذكره، ص ١٣.

في مجال التجارة

(ب) وفي مجال التجارة ترمى التدابير الى تحقيق تغيرات سريعة في نمط الإنتاج إذا ماأريد تنويع التجارة الخارجية وتوسيعها بين الدول الاسلامية. وفي هذا المجال تقترح خطة العمل:

١ - زيادة المبادلات الثنائية بين الدول الأعضاء.

٢ - تنشيط التصدير بين الدول الأعضاء من ناحية وبين غيرها من الدول من ناحية اخرى عن طريق زيادة تدفق المعلومات وتحسين التسهيلات التدريبية.

٣ - تقوية ترتيبات المدفوعات القائمة وإقامة شبكة جماعية للمشروعات المتعددة الأطراف.

٤ - تشجيع الوصول الى أسواق رأس المال القومية للدول الأعضاء والاستثمار في الدول الإسلامية على أساس المنافع المشتركة والممارسات التجارية الشرعية.

في مجال الصناعة

(جـ) وفي قطاع الصناعة اتجهات التدابير مباشرة نحو تقوية وتنويع الإمكانيات الصناعية، ويشمل ذلك:

١ - زيادة الاتفاقات الثنائية المتعددة الأطراف للتعاون الصناعي بين الدول الأعضاء وإنجاز التكامل الصناعي من خلال تبنى وفورات الحجم.

٢ - إعطاء الأولوية لإقامة المشروعات الصناعية المشتركة بين الدول الإسلامية الأعضاء.

في قطاع الطاقة

(د) وفي قطاع الطاقة : اتجهت التدابير الى تحقيق الاستخدام الكفء والرشيد لمصادر الطاقة، وتطوير المصادر التقليدية وغيرالتقليدية وتأمين التمويل اللازم للمشروعات من خلال المؤسسات التمويلية الاقليمية .

القوى العاملة

(هـ) وفي مجال القوى العاملة والتكنولوجيا والتدريب لم يكتف بالتدابير قصيرة الأجل التي تتعلق بالتسهيلات اللازمة لتبادل القوى العاملة الماهرة بين الدول الأعضاء، لكنها تضمنت ايضا الترتيبات طويلة الأجل لإيجاد الخبرات الفنية والتكنولوجية الملائمة ويشمل ذلك :

١ – تنسيق التعليم والتدريب المهني .

٢ – تقويم مشكلة هجرة العقول وهجرة القوى العاملة الماهرة وإتخاذ التدابير لوقف الخروج الجماعي للمهارات العلمية والتكنولوجية إلى الدول المتقدمة .

٣ – توسيع الإتفاقات التفصيلية لتشمل توظيف القوى العاملة المتاحة في الدول الأعضاء .

٤ – تحسين وتطوير نظم المعلومات لا سيما المعلومات الفنية .

الطريق الى التنمية الذاتية

وفي تقديرنا أن هذه التدابير تصدر عن تقويم موضوعي لتجارب التنمية الإسلامية في العقود الأخيرة التي أتخذت إتجاها مناهضاً للتكامل، فقد ثبت من تقويم هذه التجارب، أن التوجهات المنفردة في التنمية لكل دولة على حدة انتهت بتكريس « تكامل - التبعية » مع الدول الصناعية المتقدمة، وليس تحقيق « تكامل - التنمية » مع بقية الأقطار الإسلامية. ولا يمكن للتنمية في العالم الإسلامي أن تشق لنفسها طريقا مستقلا الا إذا قامت على الإعتماد المتبادل بين الدول الإسلامية، واستمدت دفعتها القوية لا من المراكز المسيطرة بل من الاعتماد الجماعي على الذات أى من التنمية الإسلامية المتكاملة، وفي غير هذه الحالة تكون النتيجة المحتومة لجهود التنمية - على تواضع منجزاتها - المزيد من التبعية للدول الصناعية المتقدمة.

ومامن شك فى أن التنمية القائمة على الإعتماد الجماعى على الذات الإسلامية تقود إلى تقسيم عمل إقليمي جديد بين الأقطار الإسلامية والى تطبيقات عديدة للتخصص الدولى. وينشأ تخصص الأقطار الاسلامية فى أنواع معينة من الإنتاج نشوءاً تدريجياً عبر عمليات التنمية والتطوير الجارية في مختلف الأقطار، بل ونشوءاً خاضعاً لمصلحة الأطراف المتكافئة وعلى أساس الاستفادة من المزايا النسبية المتاحة لدى الأطراف ذاتها إزاء بعضها بعضاً، وليس تخصصاً مفروضاً من قبل أطراف قوية من البلدان على أطراف تابعة

لها اقتصاديا، تارة بالقوة العسكرية وتارة بمعاهدات كانت تنطوى على شروط مجحفة أملتها الدول الاستعمارية الكبرى على بلدان العالم الإسلامي، وكان أشهرها معاهدة لندن ١٨٤٠ التي تضمنت فيما تضمنته ضرورة إقلاع مصر عن سياسة الحماية والالتزام بسياسة الباب المفتوح وذلك مقدمة لتقويض جهود التصنيع التي بدأها محمد على في النصف الأول من القرن التاسع عشر أو محاولات حصار وخنق مشاريع النهوض الحضارى التي قادها أيضا وفي نفس الحقبة رواد آخرون في العالم الإسلامي مثل خير الدين في تونس وداود باشا في العراق؛ ومنذ ذلك التاريخ صار التخصص في الأقطار الإسلامية يتخذ شكل «تكامل تبعى» مرتبط بمصالح الأطراف القوية وخصوصاً الدول الصناعية المتقدمة، وصرنا بإزاء نوع جائر من تقسيم العمل الدولى يحقق فقط مصالح الطرف الأقوى فيه، أما القول بأن الطرفين يستفيدان منه فهو قول يتناقض والاتجاه الذي سارت فيه العلاقات الاقتصادية الدولية منذ منتصف القرن التاسع عشر، أى اتجاه العلاقات الدولية غير المتكافئة، وفي مقابل تقسيم العمل الدولي الموروث، فإن «تكامل التنمية» يقود الى قيام تقسيم إقليمي للعمل بين الأقطار الإسلامية أو على الأقل بين مجموعات من هذه الأقطار تجمعها روابط خاصة مشتركة كالتماثل الكبير في الظروف لاقتصادية أو التقارب الجغرافي والثقافي، ويكون هذا التقسيم قاعدة لعلاقات الإنتاج والتخصص بين الاقطار الإسلامية وحجر زاوية في بناء نظام اقتصادي دولي عادل يحقق المساواة توزيع المنافع بين الدول المتقدمة والدول النامية الإسلامية وغير الإسلامية.

نموذج مقترح لتقسيم إسلامي للعمل
الفرضيات والمعالم

ويتبلور النموذج المقترح لتقسيم العمل الإقليمي في العالم الإسلامي في إقامة مايمكن أن يسمى «بالتقسيم الإسلامي للعمل» وينطلق هذا التقسيم الجديد للعمل من فرضيتين:

أولهما: الاستغناء تدريجيا عن قوى الطلب المنبعثة من تقسيم العمل الدولى الراهن، والاستعاضة عنها بتشكيل قوة الطلب المنبعثة من توسيع تقسيم العمل الإقليمي الإسلامي، أى توسيع قاعدة السوق جغرافيا ونوعيا.

وإذا نظرنا الى الأقطار الإسلامية نلاحظ أن غالبيتها لا تملك السوق الكافية الضرورية لعملية التنمية سواء قيست هذه السوق بمتوسط دخل الفرد أو عدد السكان؛ ففي عام ١٩٨٥ كان هناك نحو ٢٠ قطراً لا يتجاوز الناتجة المحلى للفرد لكل منها ٥٠٠ دولار سنوياً، وبمؤشرات السكان فإن نحواً من ٢١ قطراً أى نحو نصف الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامي لا يتجاوز عدد السكان في كل منها الخمسة ملايين، وحتى الحجم السكاني الكبير لبعضها يقابله عادة متوسط منخفض للدخل الفردى (نيجيريا واندونيسيا وبنجلاديش وباكستان ومصر). وهكذا فإن في انفتاح أسواق الأقطار الإسلامية على بعضها بعضاً وسيلة للتعويض عن ضيق أسواقها محليا.

ثانيهما : تطوير الميزات النسبية التي هي أساس تقسيم العمل عن طريق التنمية التي تعنى في المقام الأول إيجاد ميزات نسبية جديدة وتنويع فروع الانتاج آخذة في الاعتبار ان العالم الإسلامي يتألف من أقاليم اقتصادية واجتماعية لكل منها خصائص ومعطيات ذات مزايا نسبية مواتية لتطبيق « مبدأ التخصص التكاملى » عبر التنمية، بحيث يتخصص الزقليم بالفروع الإنتاجية الأكثر جدوى للأقتصادات الوطنية ولاقتصاد العالم الإسلامي كله.

أما الفرضية الأولى فهى تمثل جوهر عملية التكامل وهدفه، بينما تنفذ الفرضية الثانية الى محتوى التنمية في العالم الإسلامي. وتتضافر الفرضيتان معاً لصنع معالم النموذج المقترح « للتقسيم الإسلامي للعمل » . وتتحدد هذه المعالم فيما يلي :

أولاً : قيام مراكز صناعية متخصصة متعددة تقوم على أساس اختلاف المزايا النسبية والتوزيع النسبي للموارد الطبيعية والبشرية والمالية؛ فنظرية ريكاردو عن الميزات النسبية بالرغم مما يشوبها من قصور في تطبيقها على العلاقات بين الدول المتقدمة والدول المتخلفة الا انها صحيحة بصفة عامة بين الدول المتقاربة نسبياً من حيث هيكلها ومستويات تطورها وهي الصفة التي تميز معظم اقتصادات الدول الإسلامية.

ففي العالم الإسلامي – كونه نطاقاً متعدد الأقاليم – يمكن اقتراح عدد من مراكز التخصص في الإنتاج الصناعي مثل إقامة مركز رئيسي للصناعات البتروكيماوية في منطقة الخليج وشمال افريقيا، ومركز لصناعة الحديد والصلب في غربي افريقيا، ومركز لصناعة

المخصبات في مناطق إنتاج الفوسفات (المغرب والأردن والسنغال) ومركز لصناعة المنسوجات في مصر وباكستان، ومركز لتصنيع المطاط في ماليزيا وأندونيسيا ومركز لصناعة الجوت في باكستان وبنجلاديش.

ومن الواضح ان هذه الصناعات تتمتع فيها الدول المنتجة لها بميزات مقارنة واضحة ولكن يبقى قيامها رهين استثمارات مشتركة في عدد معين من المشاريع التي يؤدى قيامها الي وجود آليات تكاملية تعمل بطريقة تدريجية ولا تقفز على الواقع بما فيه من اختلاف في النظم الاقتصادية وتنافر – أحياناً – في التوجهات السياسية؛ وتقوم المشروعات المشتركة التي تسهم في كل منها الأقطار الإسلامية المعنية ويشارك في تمويلها البنك الإسلامي للتنمية بدور هام في مجالا لإنتاج والتسويق، لا سيما وان هذا الاسلوب بالغ الأهمية في تصنيع المواد الأولية وتسويقها باعتبارها أبسط وأسرع صيغ التكامل الاقتصادي وأنسبها لظروف العالم الإسلامي[١]. كما أن بنك التنمية الإسلامي والمنظمات الإسلامية للتنمية الزراعية والصناعية يمكن ان تعمل لتكون بيوت خبرة لإعداد الدراسات القطاعية، واختيار المشاريع ليس فقط بناء على منافعها التنموية، وإنما بالنظر أيضا الى آثارها التكاملية، إذ ليست جميع المشاريع

---

(١) يؤيد صيغة المشروعات المشتركة كونها أداة تكامل في العالم الإسلامي عدد غير قليل من الكتاب المهتمين بالاقتصاد الإسلامي أهمهم الدكتور إسماعيل شلبي في كتابه "التكامل الاقتصادي بين الدول الإسلامية" الإتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، صفحة ٢٨٠ – ٢٨١ والدكتور محمد شوقي الفنجرى، المرجع السابق ص ٨٨.

المشتركة على حد سواء فيما يتعلق بآثارها التكاملية؛ فهناك المشاريع المشتركة التي ليست لها أى آثار إيجابية علي التكامل وهي المشاريع المشتركة بين قطر إسلامي واحد بمفرده وشركات او بلدان أجنبية. وهناك المشاريع المشتركة التي تمارس تأثيراً جزئياً على التكامل، وهى المشاريع المشتركة بين مجموعة من الأقطار الإسلامية من جهة وشركات أو بلدان أجنبية من جهة أخرى، وأخيراً هناك المشروع المشترك ذو الآثار التكاملية الإيجابية، وهو الذى يأخذ شكل المشاريع المشتركة بين مجموعة من الأقطار الإسلامية فيما بينها.

ولكى تكون المشاريع الصناعية والمشتركة تكاملية فعلاً أى مشاريع تسهم في توسيع السوق، وتستقطب في الوقت نفسه معظم المنافع المتولدة من السوق الموسعة، فإنها يجب ان تستوفى عداً من الشروط أهمها[1]:

(أ) أن يأتى الطلب على منتجاتها من أكبر عدد ممكن من الأقطار المنخرطة في السوق، أو من قطرين على الأقل.

(ب) ألاَّ تكون المواد الأولية أو السلع الوسيطة الداخلة فيها محصورة في منطقة واحدة أو قطر واحد من أقطار السوق، بل موزعة على أكبر عدد ممكن منها.

(جـ) أن تتوزع الدخول المتأتية منها في أكثر من قطر من أقطار السوق.

(د) أن يفيد من الوفورات الخارجية التى تنتج عنها صناعات تتوزع على أكبر عدد ممكن من أقطار السوق.

---

(١) أنظر عبد الهادي يموت ونجيب عيسى: مرجع سبق ذكره، ص ١١٨ – ١٢٠.

وتنطبق تلك الشروط أكثر ماتنطبق على تلك الصناعات التي تتميز بروابطها الكثيفة مع الصناعات الأخرى من ناحيتى المنبع والمصب، أو التى تتمتع بمقدرة عالية على خلق روابط أمامية وخلفية قوية بين الصناعات؛ ويأتى على رأسها صناعات البتروكيماويات والحديد والصلب والأسمدة والألمونيوم والمطاط، وهى ليس صدفة - الصناعات التي تجد أسباب وجودها وبقائها في العالم الإسلامي.

ثانيا : إعادة توجيه حركة السلع وعوامل الإنتاج على المستوى الإسلامي بما يوفر قوة الجذب الأمامية للتخصص الإنتاجى، ويضمن الوصول بالموارد المتاحة في الدول الإسلامية الى مستوى الاستخدام الأمثل للموارد ويحقق أقصى منفعة جماعية للعالم الإسلامي كله.

عوامل الانتاج في العالم الإسلامي

وغير خاف أن حركة عوامل الإنتاج في العالم الإسلامي تكتسب أهمية تفوق تحرير التجارة خلافا لما جرت عليه التجارب التكاملية في المناطق الأخرى ويرجع ذلك لسببين هما:

(أ) أن التجارة بين الأقطار الإسلامية - في المتوسط أو لكل دولة على حدة - ضئيلة في كميتها ومتركزة جداً سواء في عدد السلع المتاجر بها، ومعظمها مواد أولية، أو من حيث عدد الدول المتاجر معها كما أن التجارة الإسلامية المتبادلة تنمو بمعدلات أبطأ من إجمالى التجارة للأقطار الإسلامية.

(ب) هناك عدد مهم من الأقطار الإسلامية له مصلحة كبيرة في تصدير إما «فائض» رأس المال مثل الأقطار النفطية الغنية أو «فائض» العمل مثل الأقطار العربية والآسيوية كثيفة السكان.

فقد اجتذبت العوائد النفطية الهائلة في السبعينات هجرة عمل كثيفة تدفقت بالأساس على الأقطار العربية المصدرة للنفط في الخليج؛ وقد كانت الأجور المرتفعة في الدول النفطية هي قوة الجذب الأساسية لهؤلاء المهاجرين الذين قدموا بصفة خاصة من مصر والباكستان واندونيسيا وفلسطين واليمن والأردن، فقد كان فارق الأجور يتراوح مابين اثنين الى عشرة اضعاف أجورهم في دولهم الأم[١]. ولذلك وجدت الدول ذات فائض العمل أن من

(١) راجع: IDB. op., cit., Pl 81.

مصلحتها أن تصدر المورد الوفير abundant Factor فيها وهو العمل وأن تستورد العنصر النادر وهو رأس المال؛ لكن بينما كانت الأجور في الدول المضيفة أضعاف ماهي عليه في الدول الأم، فإنه لم يكن ثمة اختلاف كبير في العوائد على رأس المال بين دول الفائض ودول العجز، ولهذا راحت الدول ذات فائض رأس المال تتنافس على الفرص الجذابة لتوظيف الأموال في أسواق التمويل الدولية في الغرب ولا سيما وقد اجتمعت في هذه الفرص كل عوامل الإغراء الاقتصادى والسياسي وأهمها توظيف الأرصدة عند الحد الأدنى من المخاطر السياسية كالمصادرة أو القيود على تحويلات الأرباح وإعادة أصل رأس المال الى موطنه الأصلى.

اتحادات إسلامية لتنمية الصادرات

وإذا كان لا بد من إعادة توجيه رأس المال من الأسواق المالية الغربية إلى الأسواق الإسلامية فان ذلك رهن بتدعيم الآتفاقيات التي تقلل المخاطر غير التجارية وتحسين مناخ الاستثمار في الدول الإسلامية المستوردة لرأس المال.

وعموما فان ثمة مقترحات ترمى الى اعادة توجيه حركات السلع وعوامل الإنتاج نسوقها فيما يلي:

(١) تغليب عنصر التجارة الإسلامية المتبادلة تصدير واستيرادا على الهيكل الجغرافي الحالى للتجارة المتجهة نحو أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وتقتضي زيادة المبادلات فيما بين الأقطار الإسلامية – في الفترة القصيرة – تحرير تنظيماتها التجارية من القيود الاحتكارية والمعاملات التمييزية، واتخاذ سياسات وتدابير محددة من شأنها توسيع وتنمية المبادلات التجارية تدريجياً.

إن من الأمور التي تستحق الاهتمام – في هذا الشأن – دراسة إنشاء اتحادات إسلامية نوعية لتنمية الصادرات، وكذلك الاتفاق مع الدول النامية الأخرى على انشاء اتحادات مصدرين للمواد الأولية على غرار الأوبك لضمان الحصول على أسعار مناسبة لصادراتها، وذلك للحد من تدهور شروط التجارة أمام السلع المصنعة والمواد الغذائية التي تتحكم في أسعارها الدول الصناعية المتقدمة.

والواقع أن ثمة فرصة مواتية للدول الإسلامية التي تتمتع بمركز

احتكاري لبعض المواد الأولية لتكوين اتحادات منتجين لهذه المواد حتى يمكنها أن تواجه ظروف التبادل غير المتكافىء لمنتجاتها في الأسواق العالمية، حيث إنَّ كثيراً من المواد الأولية التي تنتجها الدول الإسلامية تباع بأسعار أقل من قيمتها الحقيقية مما يعرض هذه البلاد لخسارة فادحة، ومن هنا لا مفر أمام هذه الدول من تكوين هذه الاتحادات إذا أرادت أن تزيد حصيلة صادراتها من هذه المواد. ومن يمن الطالع أن هناك عددا من هذه المواد التي تصلح لتكوين اتحادات منتجين يوضحها الجدول رقم (٦). وهى الفوسفات والمطاط والبوكسيت والقصدير والنحاس والأخشاب الاستوائية. وتكوين هذه الاتحادات مهمة يمكن أن تناط ببنك التنمية الإسلامي باعتبارها إحدى مسؤولياته التي تنصرف إلى تحقيق الاستقرار لتجارة الأقطار الإسلامية، متعاونا مع منظمات التجارة الدولية ذات العلاقة.

حدول رقم (٦)
المواد الأولية المرشحة لتكوين اتحادات منتجين للأقطار الإسلامية والدول الناتجة النامية الأخري المنتجة لها

المنتج	نصيب الدول الإسلامية والنامية من الإنتاج العالمي٪	نصيب الدول الإسلامية والنامية من الصادرات العالمية ٪	الدول الإسلامية الثلاث الأولى وحصتها في الإنتاج العالمي ٪	المرونة السعرية العامة للطلب العالمي على السلعة(١)
الفوسفات	٣٤	٧٠٫٤	المغرب وتونس والاردن (٥٩٪)	٢٢ر
الاخشاب الاستوائية	١٠٠	١٠٠	ماليزيا واندونيسيا وبروكينا فاسو (٩٠٪)	٥٢ر
المطاط الطبيعي	٩٥	١٠٠	أندونيسيا وماليزيا ونيجيريا (٧٥٪)	٤٢ر
التصدير	٦٠	٨٩	أندونيسيا وماليزيا وغينيا (٤٢٪)	٦٨ر
البوكسيت	٤٥	٨١٫٢	غينيا وبنين (٢٥٪)	٦٢ر
النحاس	٤٢	٨٥٫٦	أندونيسيا وماليزيا (٢٦٪)	٥١ر

(١) حسب المرونة السعرية العامة للطلب العالمي طبق للمعادلة الآتية :

EDc = (1/m). EDw - (1/m). (1/m). EM حيث EDc هي المرونة السعرية العامة للطلب على السلعة. وm تعبر عن نصيب الدول الأعضاء في الاتحاد من العرض العالمي للسلعة. وEDw تعبر عن المرونة السعرية للطلب العالمي على السلعة التي ينتجها الدول الاعضاء في الاتحاد. أما EM فهي المرونة السعرية لعرض السلعة لدى المنتجين الآخرين غير الاعضاء في الاتحاد.

وتشير المعادلة الى ان المرونة السعرية للطلب العالمي تكون قليلة وبالتالى تزيد حصيلة الصادرات من هذه السلعة عن طريق التحكم في العرض للسعر معا كلما زادت قيمة m انخفضت قيمة كل من EM وEDw وكذلك حصة الدول المنتجة الاخرى وغير الاعضاء في الاتحاد.

المصدر: حسب النسب من:

UN: Yearbook of International Trade Statistics, New Yourk, 1983

(٢) إعادة توجيه حركة العمل بالحث على انتقال العمالة نحو مشاريع التنمية الإقليمية المتكاملة، وتعبئة القوى البشرية المدربة التي تتمتع بالخبرة المتقدمة في العالم الإسلامي، لسد النقص الواضح في الخبرات الذى تعانى منه بعض الدول الإسلامية، ووضع أولوية الاستخدام في البلدان الإسلامية التي تعاني من ندرة الأيدى العاملة والخبرات الفنية.

وزعم أن حركة العمل تمثل الشغل الرئيسي لمنظمات المؤتمر الإسلامي مثل مركز التدريب والبحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية للدول الإسلامية، إلا انه لا توجد حتى الآن اتفاقيات متعددة الأطراف لتنظيم حركة العمل بين هذه الدول بحيث تتضمن قواعد تتعلق بتصاريح العمل ونظم التأمين الاجتماعي ووضع حد للسياسات التمييزية في الدول المضيفة وتسهيل اعادة دمج المهاجرين العائدين في أوطانهم الأم.

وثمة جوانب في قضية انتقال العمل تتعلق بالأجل الطويل في مقدمتها ضرورة ايقاف النقل العكسي للتكنولوجيا؛ ونقصد به هجرة العقول Brain-drain أي انتقال العقول المفكرة والمهارات النادرة من أبناء الدول الإسلامية للعمل في الدول الصناعية المتقدمة، فهذه الهجرة وان كانت تأتي نتيجة للظروف المادية فإن من بين أسبابها أيضا افتقار الدول الإسلامية الى الإمكانات والوسائل البحثية، علاوة على اغتراب العلماء المسلمين في أوطانهم نفسها بسبب تكريسهم الجزء الأكبر من جهودهم لبرامج البحوث التي تخدم خطط التنمية المعمول بها في الدول المتقدمة بدلاً من العمل على خدمة قضايا بلادهم ذاتها.

ويرتبط تخطيط حركة العمل أيضا – في الفترة الطويلة – بوضع استراتيجية لإعادة توزيع السكان على مستوى العالم الإسلامي وتنظيم حركة الهجرة، وان كان ذلك – بطبيعة الحال – يرتهن بتغييرات معينة في الواقع السياسي الإسلامي الراهن الذي يتميز بقدر قليل من التناقضات التي كرستها القوى الأجنبية.

(٣) إعادة توجيه حركات رأس المال بحيث يتم صوب الأنشطة القادرة على بلوغ هدف التنمية المتكاملة، ويقضى ذلك من البداية توجيه رأس المال إلى المشروعات الاستراتيجية أو القطاعات التي تقود النمو وتخدم عدداً من الدول الإسلامية وليس دولة واحدة، ويحقق درجة أعلى من التكامل بين مشروعات واقتصادات هذه الدول.

ويجب أن يكون استثمار رأس المال الإسلامي في مشروعات الدول الإسلامية مصحوبا بضمانات جماعية كافية ضد المخاطر السياسية والاقتصادية، وإلا ظلت الدوافع التي تحدو رأس المال الإسلامي الى الهجرة الى أسواق التمويل الدولية في الغرب قائمة. ويمكن لاتفاقية مثل اتفاقية الاستثمارات الإسلامية أن تقلل هذه الأخطار السياسية والاقتصادية بما وفرته من تعويضات وضمانات للمستثمرين تحول دون أى انتهاك أو انتقاص لحقوق التملك في الدول المضيفة[١]. ولكن تظل هذه الضمانات رهناً بقيام منظمة المؤتمر الإسلامي وبنك التنمية الإسلامي بإنشاء مؤسسة إسلامية

(١) أنظر تفصيلا لهذه التعويضات والضمانات التى شملتها اتفاقية الاستثمارات الإسلامية في:
IDB, op., cit, p. 78

لضمان الاستثمار لتغطية مثل هذه المخاطر.

ثالثا : توحيد الأسواق القومية للدول الإسلامية عن طريق دمج القطاعات التقليدية في الاقتصادات الإسلامية فى دائرة الاقتصاد السلعي النقدي وهو مايوسع من نطاق سوق الإنتاج والاستهلاك، ويحقق التكامل بين القطاعات الاقتصادية، فالطبيعة الأزدواجية التي تصطبغ بها اتقاصادات الدول الإسلامية إنما تعنى وجود قطاعين اقتصاديين منفصلين بلا روافد تجمع بينهما: قطاع تقليدي اكتفائى ينتج ليس لغرض المبادلات، وانما بقصد الاستهلاك المباشر، وقطاع حديث يأخذ الإنتاج فيه طريقه الى السوق ويصب في دائرة المبادلات النقدية.

ويترتب على هذه الازدواجية اختفاء نشاط القطاع الأول من الحسابات القومية التي تصور حركة الإنتاج القومي الإجمالى، ومن ثم يظهر هذا الإنتاج- في الغالب- بأقل من قيمته الحقيقية، وتتراوح تقديرات الناتج الزراعي للقطاع التقليدي في بعض الدول الإسلامية مابين ٢٥ إلى ٤٠٪ من جملة الإنتاج الزراعي.

ومعنى ذلك - في التحليل النهائى- ضيق نطاق السوق القومية في كل بلد إسلامي على حدة، وضيق السوق يعني عدم القدرة على إقامة الصناعات ذات الإنتاج الكبير والتي تتمتع بالوفورات الداخلية، وتنخفض فيها نفقة إنتاج الوحدة، كما يعنى إخفاق أية صناعة قائمة صغيرة أو كبيرة على النمو، ومن ثم تبقى ظروف الركود مهيمنة على تلك البلدان.

ولقد أثبتت الدراسات الاقتصادية المتخصصة فيما بعد الحرب العالمية الثانية أن السوق عنصر فعال في التنمية الاقتصادية البلدان المتقدمة أو البلدان النامية، وإلا لما أقدمت الدول المتقدمة في غربي أوروبا – غداة الحرب– على تكوين السوق الأوروبية المشتركة بعد أن فقدت أسواقها التقليدية في مستعمرات ماوراء البحار، كما أقامت دول الكتلة الشيوعية في شرقي أوروبا تحالفها السياسي على اساس الانضواء في تكتل اقتصادى يعرف بمجلس المعونة المتبادلة أو الكوميكون، ولهذا فإن تكوين الأسواق المشتركة بين الأقطار الإسلامية يمثل حلاً أمثل يتيح لها فرصة الإنتاج على نطاق أكبر وفرصة التخصص لكل بلد فيما يتميز فيه نسبياً، كما يوفر من خلال التنمية المتكاملة الشروط الملائمة لتنمية القطاعات التقليدية ودمجها في الاقتصاد النقدى الحديث وهو عنصر فعال في تكوين السوق الاقليمية الموحدة في العالم الإسلامي.

سوق نقدية إسلامية

رابعاً : إقامة سوق نقدية إقليمية أو اتحاد نقدى إسلامي وإنشاء وحدة حسابية إسلامية، وهو ماسيعمل على إحلال العمل الجماعي في المضمار النقدي والمالى محل العمل الفردى، وسيؤدي الى زيادة المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية وعلى زيادة التعاون والتنسيق الاقتصادي فيما بينها، حيث ظلت المبادلات الاقليمية بين الاقطار الإسلامية تواجه عقبات كثيرة لعل أهمها يتمثل في الافتقار الى العملات القابلة للتحويل لدى عدد كبير من هذه الأقطار. ولذلك تتعاظم الحاجة الى انشاء اتحاد إسلامي للمدفوعات يعمل ليكون نوعاً من الترتيبات النقدية التي تنطوى على تكوين نظام للمقاصة الجماعية، يستهدف تسوية المدفوعات المترتبة على المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية ذات العملات غيرالقابلة للتحويل، ويمكن بمقتضاه الاستغناء عن العملات الصعبة كونها أداة للدفع، ويضع حداً لتدخل المراكز المالية الأجنبية في عمليات الدفع الخاصة بالتسويات الأقليمية، ويتيح سبل الاستفادة من التسهيلات الائتمانية المتاحة للأقطار الإسلامية ذات الفائض.

الطريق الى إنشاء اتحاد إسلامي للمدفوعات

وفي تقديرنا أن إنشاء الاتحاد الإسلامي للمدفوعات مهمة يجب ان تناط ببنك التنمية الإسلامي الذي ينبغي أن يكون بمثابة « صندوق إسلامي للنقد » يضطلع أيضاً بمهمات أخرى في المجال النقدى أهمها :

١ – إنشاء وحدة حسابية إسلامية ولتكن « الدينار الإسلامي الموحد » على أن يستخدم هذه الوحدة في تقويم رأس مال البنك وفي تقويم قروضه، ونميل إلى ربط تلك الوحدة لا بحقوق السحب الخاصة– كما حدث في تجربة الدينار العربي الحسابي[1]– وانما بسلة من كل العملات الإسلامية يتم ترجيحها طبقاً لاعتبارات معينة مثل الناتج القومي الإجمالى والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الإسلامية والاحتياطيات النقدية من عملات أجنبية وذهب؛ ويتداول هذا الدينار جنباً الى جنب مع العملات الإسلامية. كما يمكن تطوير الدينار الإسلامي– أكثر من ذلك– بجعله عملة موازية Parallel Currency تؤدي إلى جوار وظيفة الوحدة الحسابية ووحدة ربط العملات الإسلامية وظيفة في مجال تسوية المدفوعات بين الدول الإسلامية.

---

(١) ربط الدينار العربي الحسابي بحقوق السحب الخاصة على أساس أن الدينار يعادل ثلاث وحدات منها، ولكن ربطه بحقوق السحب الخاصة أفقده كثيرا من الميزات وأخضع تقلباته لعوامل سوقية لا تمت بصلة للاقتصادات العربية. كما أن ربطه بحقوق السحب الخاصة يوجد رابطة غير مباشرة بينه وبين الدولار في الوقت الذي يزيد فيه الميل – خاصة في ظل انهيار نظام بريتون وودز – للتخلى عن حقوق السحب الخاصة والدولار.

٢- تكوين مجمع الاحتياطى :

تجميع الاحتياطي- طبقاً لصياغته على يد تريفين Triffin في الخمسينات[1] - ماهو إلا صيغة قصيرة الأجل تؤدى إلى قيام بنك التنمية الإسلامي بتلقي نسبة من الاحتياطيات النقدية للدول الأعضاء ليقوم باستخدام هذه الودائع التي تتجمع لديه في تقديم تسهيلات للدول الأعضاء التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها بشروط وآجال محددة. وطالما ان هناك تباعداً زمنياً معقولاً بين الاختلال في موازين مدفوعات الأعضاء، فإن بوسع البنك تقديم قروض ضمن حدود معينة دون تهديد سيولة إيداعات الأعضاء.

٣- تنسيق أسعار الصرف :

ينطوى تنسيق أسعار الصرف على خفض مخاطر سعر الصرف التي يمكن ان تحدث من خلال التعاملات داخل منطقة التكامل الإسلامي وتحقيق قدر من الاستقرار لهذه الأسعار بين عملات الأقطار الإسلامية عن طريق تحديد المدى الذى يمكن ان تختلف فيه أسعار الصرف بين عملات الأعضاء وتقييد الإنحرافات التي يمكن ان تجرى بعيداً عن هذا المدى من خلال سياسات التدخل (أى بيع وشراء عملة اجنبية مقابل عملة محلية).

٤- تنسيق السياسات النقدية :

يعني تنسيق السياسات النقدية الاتفاق على نوعية السياسة النقدية التي ستتبعها الدول الأعضاء.

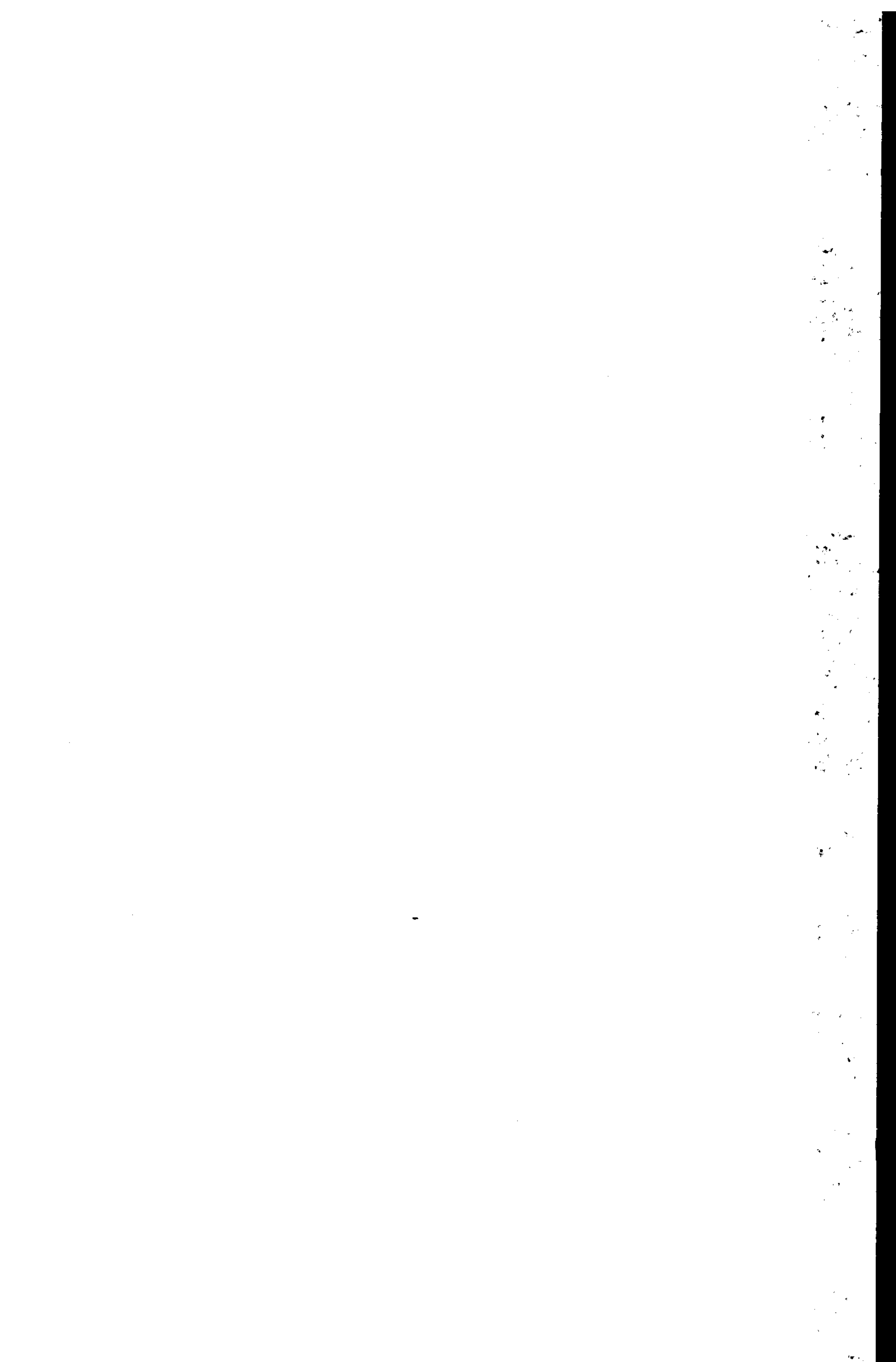
---

(١) أنظر :
Triffin, R.,Europe and the Money Muddle, Yele University Press, New Haven, 1952, P. 122.

وقد كانت السياسة النقدية المتفق عليها في كثير من الاقطار الإسلامية تعتمد على هدف مشترك يتعلق بسعر الفائدة، وهو ما لا يمكن قبوله في ظل التوجهات الاسلامية لتلك الأقطار وحرصها على بناء اقتصادات مبرئة من الربا. والأصح أن تكون هناك أهداف أشمل من الارتباط بسعر الفائدة المحرم أصلاً، ولتكن تلك الأهداف الشاملة هي أهداف المعروض النقدي.

ومن الواضح أن هذه الصيغ والأشكال المقترحة للتكامل النقدي بين الأقطار الإسلامية لا تعدو أن تكون مجموعة من الترتيبات النقدية التي تستهدف تحرير وتنمية المبادلات التجارية، وتيسير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الأعضاء فضلاً عن دعم وتعزيز إمكانات التنمية الاقتصادية وتكاملها على الصعيد الإسلامي.

العالم الإسلامي من الوجهة الاقتصادية
في مواجهة تطورات النظام العالمي الجديد
مقترحات وتوصيات



وحدة العالم الإسلامي
وإرادة العمل المشترك

يتكون العالم الإسلامي من عدد كبير من الوحدات السياسية التي لم تعد تجمع بينها رابطة واحدة من أى نوع منذ انتهاء الخلافة الإسلامية في عام ١٩٢٤، اللهم إلا عضويتها في منظمة المؤتمر الإسلامي التي قامت في عام ١٩٦٩ لتكون آخر تعبير تنظيمي عن وحدة العالم الإسلامي.

وتتميز الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي باقتصادات مفككة غير متجانسة متجانسة، بينها فروق كبيرة في مستويات النمو والدخل وأعداد السكان وحجوم الأسواق، ولا توجد بينها مبادلات بينية يعتد بها، بينما تنخرط بقوة في السوق العالمية، وتواجه التحديات التي تطرحها تطورات النظام العالمي الجديد بغير تنظيم اقتصادي يوحد جهودها ويعبىء إمكانياتها ويدعم قوتها التفاوضية إزاء التجمعات والتكتلات الاقتصادية الجديدة التي باتت تشكل أبرز ملامح النظام العالمي الجديد.

ويقينا فإن الأقطار الإسلامية لا يمكنها أن تغالب هذه التحديات فرادى، وانما عبر صيغ جماعية تنصهر فيها إرادة العمل المشترك، وتتدرج في صمودها من التعاون الى الوحدة بحيث يفضى العمل الجماعي في النهاية الى قيام السوق الاسلامية المشتركة وظهور الجماعة الاقتصادية الإسلامية لتصبح ركنا في بناء نظام

اقتصادي عالمي عادل يحقق المصاواة في توزيع المنافع بين الدول المتقدمة والدول النامية، الإسلامية وغير الإسلامية.

ولكى ينهض العالم الإسلامي بالتبعات الملقاة على عاتقه في مواجهة تحديات النظام العالمي الجديد على الصعيد الاقتصادي، فان ثمة مقترحات وتوصيات تناط مسؤولية تطبيقها بالحكومات والمنظمات الاقليمية في العالم الإسلامي.

وتتمثل هذه المقترحات والتوصيات فيما يلي :

أولاً: في مجال الانتاج والتبادل

١ - العمل على قيام مراكز صناعية متخصصة متعددة تقوم على أساس اختلاف الميزات النسبية والتوزيع النسبي للموارد الطبيعية والمالية والبشرية.

٢ - تحقيق الأمن الغذائى للعالم الإسلامي بخلق رصيد اقليمي من احتياطيات الغذاء وتشجيع الاستثمار الزراعي في الدول الإسلامية ذات الموارد الزراعية الوفيرة كالسودان.

٣ - الاهتمام بقيام المشروعات المشتركة التي تسهم في كل منها الاقطار الإسلامية المعنية ويشارك في تمويلها البنك الإسلامي للتنمية.

٤ - انشاء اتحادات إسلامية نوعية لتنمية الصادرات والاتفاق مع الدول النامية الأخرى علي انشاء اتحادات مصدرين للمواد الأولية كالفوسفات والمطاط والبوكسيت والأخشاب الاستوائية للحد من تدهور شروط التجارة أمام السلع المصنعة التي تتحكم في اسعارها الدول الصناعية المتقدمة.

٥ - المساهمة في تنمية وتطوير ومساعدة الجمهوريات الإسلامية في أواسط آسيا التي استقلت مؤخرا عن الاتحاد السوفيتي، وانشاء صندوق إسلامي يخصص لمعونة هذه الجمهوريات تأمينا لها من الاستيعاب في مشاريع تنموية وسياسية خارج العالم الإسلامي.

٦ - إيجاد اتفاقيات متعددة الأطراف لتنظيم حركة العمل بين الدول الإسلامية، تتضمن قواعد تتعلق بتصاريح العمل ونظم التأمين الاجتماعي ووضع حد للسياسات التمييزية في الدول المضيفة،

وتسهيل اعادة دمج المهاجرين العائدين في أوطانهم الأم.

٧- العمل على ايقاف النقل العكسي للتكنولوجيا ونقصد به هجرة العقول المفكرة والمهارات النادرة من أبناء الدول الإسلامية للعمل في الدول الصناعية المتقدمة، وتخطيط حركة العمل - في الفترة الطويلة- يوضح استراتيجية لاعادة توزيع السكان على مستوى العالم الإسلامي وتنظيم حركة الهجرة.

٨- تغليب عنصر التجارة الإسلامية المتبادلة تصديرا واستيرادا على الهيكل الجغرافي الحالي للتجارة المتجهة نحو أسواق الدول الصناعية المتقدمة، وتحرير التجارة بين الدول الإسلامية من المعاملات التمييزية.

ثانيا: في المجال المالى والنقدى

(١) إعادة توجيه حركات رأس المال بحيث تتجه صوب الأنشطة القادرة على بلوغ هدف التنمية المتكاملة ولا سيما المشروعات الاستراتيجية أو القطاعات التي تقود النمو وتخدم عددا من الدول الإسلامية وليس دولة واحدة.

(٢) تأمين رؤوس الأموال المستثمرة في الدول الإسلامية بضمانات كافية ضد المخاطر السياسية والاقتصادية ويقتضى ذلك **أولا**: تطبيق اتفاقية الاستثمار الإسلامية التي وقعت في عام ١٩٨١ والمصادقة عليها لما توفره من ضمانات وتعويضات للمستثمرين تحول دون أى انتهاك لحقوق التملك في الدول المضيفة، ويتطلب **ثانيا** ضرورة انشاء مؤسسة إسلامية لضمان الاستثمار.

(٣) إقامة سوق نقدية اقليمية وإنشاء اتحاد إسلامي للمدفوعات يعمل ليكون نوعاً من الترتيبات النقدية التي تنطوى على تكوين نظام للمقاصة الجماعية يستهدف تسوية المدفوعالت المترتبة على المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية ذات العملات غير القابلة للتمويل، ويمكن بمقتضاه الاستفتاء عن العملات الصعبة كونها أداة للدفع.

(٤) إنشاء وحدة حسابية إسلامية ولتكن الدينار الإسلامي الموحد وربط تلك الوحدة بسلة من كل العملات الإسلامية يتم ترجيحها طبقا لاعتبارات معينة مثل الناتج القومي الإجمالى والأهمية النسبية للتجارة الخارجية الإسلامية والاحتياطيات النقدية من عملات أجنبية وذهب.

(٥) تكوين مجمع للاحتياطي لدى بنك التنمية الإسلامي يستخدم في تقديم تسهيلات للدول الاعضاء التي تعاني عجزا في موازين مدفوعاتها بشروط وآجال ميسرة.

(٦) تنسيق أسعار الصرف والسياسات النقدية والمصرفية للدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي.

ولا يخفي أن هذه التوصيات والمقترحات لا تعدو أن تكون مجموعة من الترتيبات التي تستهدف تحرير وتنمية المبادلات التجارية وتسهيل انتقال عناصر الإنتاج بين الدول الإسلامية، فضلا عن دعم وتقرير امكانات التنمية الاقتصادية وتكاملها وتهيئة أسباب النهوض الحضاري على صعيد العالم الإسلامي بحيث يواجه - بقوة واقتدار- تلك التحديات التي تمليها المتغيرات العالمية الجديدة.

المراجع

أولا : المراجع العربية :

١- دكتور إسماعيل شلبي : التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية، الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية، القاهرة، ١٩٨٤ .

٢- دكتور راشد البراوى: في الاقتصاد الإسلامى : كتاب الحرية، القاهرة ١٩٨٦.

٣- دكتور شوقي عبدالقوى عثمان : تجارة المحيط الهندى في عصر السيادة الإسلامية، عالم المعرفة،الكويت، ١٩٩٠ .

٤- دكتور عبدالمجيد مزيان : النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون وأسسها من الفكر الإسلامي والواقع المجتمعي، منشورات مؤسسة الوحدة، الكويت، ١٩٨١.

٥- دكتور عبدالهادى يموت ودكتور نجيب عيسى : مدخل الى دراسة التكتلات الاقتصادية في بلدان العالم الثالث معهد الانماء العربي، بيروت، ١٩٧٨.

٦- فيليب حتى : العرب : تاريخ موجز؛ دارالعلم للملاين، بيروت، ١٩٧٩ .

٧- مجلة التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية : التجارة الخارجية لدول منظمة المؤتمر الإسلامي (١٩٧٦- ١٩٨١)، المجلد الخامس، العدد ١٧، أنقرة، أكتوبر ١٩٨٣ .

٨- دكتور محمد شوقي الفنجرى؛ السوق الإسلامية المشتركة، مصر المعاصرة، العدد ٣٩٥، السنة ٧٥، يناير ١٩٨٤ .

٩- دكتور محمود الحمصي؛ خطط التنمية العربية واتجاهاتها التكاملية والتنافرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٠ .

ثانيا : المراجع الأجنبية :

10 - Gauhar, A.; Regional Integration: The Latin American Experience,Third World Foundation, London, 1985.

11 - Habreler, G.; Integration and Growth in the World Economy in Historical Perspective, American Economic Review, Vol. 54, 1964.

12 - IDB, Economic Cooperation and Integration Among Islamic Countries: International Frame Work and Economic Problems, JEDDAH, 1406H, 1986.

13 - Kuznets; Economic Growth of Small Nations, in Economic Consequences of the Size of Nations, Mac-Millan, London, 1960.

14 - Lipsey; Theory of Customs Unions: A General Survey in Economic Journal, Sept. 1960.

15 - Mead, D., The Distribution of Gains in Customs Unions Between Developing Countries, Kyklos, Vol. 21, 1968.

16 - Myrdal, G.; Economic Theory and Underdeveloped Regions, Geslad Duckworth and Co. Ltd., London, 1957.

17 - Onwuka, R.: The Future of Regionalism in Africa, Mac-Millan, London, 1985.

18 - Pinder, J.; Positive Integration and Negative Integration: Some Problems of Economic Union in EEC, World Today, 24 (1962).

19 - Robson, P.: Integration, Development and Equity: Economic Integration in West Africa; George Allen and Unwin, London, 1983.

20 - Triffin, R.; Europe and the Money Muddle, Yele University Press, New Haven, 1952.

21 - UN: Yearbook of International Trade Statistics, New York, 1983.

22 - UNCTAD: Measures for Strengthening Economic Integration and Co-operation among Developing Countries at the Subregional, Regional and Inter-regional Levels, 27 April 1982.

الفهرس

١٠٢- أخطا رحول الإسلام	السيد هاشم عقيل عزوز
١٠٣- صلاة الجماعة	د. عبد الله محمد سعيد
١٠٤- المستشرقون والقرآن	د. اسماعيل سالم عبد العال
١٠٥- مستقبل الإسلام بعد سقوط الشيوعية	أ. أنور الجندي
١٠٦- الاقتصاد الإسلامي هو البديل	د. شوقي أحمد دنيا
١٠٧- توجيه وارشاد الشباب المسلم نحو قضاء وقت الفراغ	أ. عبد المجيد أحمد منصور
١٠٨- المخدرات مضارها على الدين والدنيا	د. ياسين الخطيب
١٠٩- في ظلال سيرة الرسول ﷺ	أ. أحمد المخزنجي
١١٠- أهمية الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	أ. محمود محمد كمال عبد المطلب
١١١- زينة المرأة بين الإباحة والتحريم	د. حياة محمد علي خفاجي
١١٢- التربية الإسلامية كيف نرغبها لأبنائنا	د. سراج محمد عبد العزيز وزان
١١٣- النموذج العصري للجهاد الأفغاني	أ. عبد رب الرسول سياف
١١٤- المسلمون حديث ذو شجون	أ. أحمد محمد جمال
١١٥- الترف وأثره في المجتمع من خلال القرآن الكريم	أ. ناصر عبد الله العمار
١١٦- المسلمون في بورما .. التاريخ والتحديات	أ. نور الإسلام بن جعفر علي آل فايز
١١٧- آثار التبشير والاستشراق على الشباب المسلم	د. جابر المتولي تميمة
١١٨- اللباس في الإسلام	أ. أحمد بن محمد المهدي
١١٩- أسس النظام المالي في الإسلام	أ. محمد أبو الليث
١٢٠- المستشرقون والقرآن [٢]	د. اسماعيل سالم عبد العال
١٢١- الإسلام هو الحل	أ. محمد سويد
١٢٢- نظرات في قصص القرآن	أ. محمد قطب عبد العال
١٢٣- من حصاد الفكر الإسلامي	د. محمد محي الدين سالم
١٢٤- خواطر اسلامية	أ. ساري محمد الزهراني
١٢٥- الإسلام ومكافحة المخدرات	أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
١٢٦- دروس تربوية نبوية	أ. صالح أبو عراد الشهري
١٢٧- الشباب المسلم بين تجربة الماضي وآفاق المستقبل	د. عبد الحليم عويس
١٢٨- من سمات الأدب الإسلامي	د. مصطفى عبد الواحد
١٢٩- خطوات على طريق الدعوة [الجزء الأول]	أ. أحمد محمد جمال
١٣٠- خطوات على طريق الدعوة [الجزء الثاني]	أ. أحمد محمد جمال
١٣١- المسجد البابري قضية لا تنسى	أ. عبد الباسط عز الدين
١٣٢- التدريس في مدرسة النبوة	د. سراج عبد العزيز الوزان
١٣٣- الإعلام الإسلامي ووسائل الاتصال الحديث	أ. ابراهيم اسماعيل
١٣٤- تسخير العلم والعمل لمجد الإسلام	د. حسن محمد باجودة
١٣٥- منهاج الداعية	أ. أحمد أبو زيد
١٣٦- في جنوب الصين	الشيخ محمد بن ناصر العبودي

٣٢-	الدعوة في الإسلام عقيدة ومنهج	د. السيد رزق الطويل
٣٣-	الاعلام في المجتمع الإسلامي	أ. حامد عبد الواحد
٣٤-	الالتزام الديني منهج وسط	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٣٥-	التربية النفسية في المنهج الإسلامي	د. حسن الشرقاوي
٣٦-	الإسلام والعلاقات الدولية	د. محمد الصادق عفيفي
٣٧-	العسكرية الإسلامية ونهضتنا الحضارية	اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ
٣٨-	معاني الأخوة في الإسلام ومقاصدها	د. محمود محمد بابللي
٣٩-	النهج الحديث في مختصر علوم الحديث	د. علي محمد نصر
٤٠-	من التراث الاقتصادي للمسلمين	د. محمد رفعت العوضي
٤١-	المفاهيم الاقتصادية في الإسلام	د. عبد العليم عبد الرحمن خضر
٤٢-	الأقليات المسلمة في أفريقيا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٣-	الأقليات المسلمة في أوروبا	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٤-	الأقليات المسلمة في الأمريكتين	أ. سيد عبد المجيد بكر
٤٥-	الطريق إلى النصر	أ. محمد عبد الله فودة
٤٦-	الإسلام دعوة حق	د. السيد رزق الطويل
٤٧-	الإسلام والنظر في آيات الله الكونية	د. محمد عبد الله الشرقاوي
٤٨-	دحض مفتريات	د. البدراوي عبد الوهاب زهران
٤٩-	المجاهدون في فطاني	أ. محمد ضياء شهاب
٥٠-	معجزة خلق الإنسان	د. نبيه عبد الرحمن عثمان
٥١-	مفهوم القيادة في إطار العقيدة الإسلامية	د. سيد عبد الحميد مرسي
٥٢-	ما يختلف فيه الإسلام عن الفكر الغربي والماركسي	أ. أنور الجندي
٥٣-	الشورى سلوك والتزام	د. محمود محمد بابللي
٥٤-	الصبر في ضوء الكتاب والسنة	أ. أسماء عمر فدعق
٥٥-	مدخل إلى تحصين الأمة	د. أحمد محمد الخراط
٥٦-	القرآن كتاب أُحكمت آياته [٣]	أ. أحمد محمد جمال
٥٧-	كيف تكون خطيباً	الشيخ عبد الرحمن خلف
٥٨-	الزواج بغير المسلمين	الشيخ حسن خالد
٥٩-	نظرات في قصص القرآن	أ. محمد قطب عبد العال
٦٠-	اللسان العربي والإسلام معاً في مواجهة التحديات	د. السيد رزق الطويل
٦١-	بين علم آدم والعلم الحديث	أ. محمد شهاب الدين الندوي
٦٢-	المجتمع الإسلامي وحقوق الإنسان	د. محمد الصادق عفيفي
٦٣-	من التراث الاقتصادي للمسلمين [٢]	د. رفعت العوضي
٦٤-	تصحيح مفاهيم حول التوكل والجهاد	الشيخ عبد الرحمن حسن حبنكة
٦٥-	لماذا وكيف أسلمت [١]	الشهيد أحمد سامي عبد الله
٦٦-	أصلح الأديان عقيدة وشريعة	أ. عبد الغفور عطار

صدر من هذه السلسلة

١ – تأملات في سورة الفاتحة ———— د. حسن باجودة
٢ – الجهاد في الإسلام مراتبه ومطالبه ———— أ. أحمد محمد جمال
٣ – الرسول في كتابات المستشرقين ———— أ. نذير حمدان
٤ – الإسلام الفاتح ———— د. حسين مؤنس
٥ – وسائل مقاومة الغزو الفكري ———— د. حسان محمد مرزوق
٦ – السيرة النبوية في القرآن ———— د. عبد الصبور مرزوق
٧ – التخطيط للدعوة الإسلامية ———— د. محمد علي جريشة
٨ – صناعة الكتابة وتطورها في العصور الإسلامية ———— د. أحمد السيد دراج
٩ – التوعية الشاملة في الحج ———— أ. عبد الله بوقس
١٠ – الفقه الإسلامي آفاقه وتطوره ———— د. عباس حسن محمد
١١ – لمحات نفسية في القرآن الكريم ———— د. عبد الحميد محمد الهاشمي
١٢ – السنة في مواجهة الأباطيل ———— أ. محمد طاهر حكيم
١٣ – مولود على الفطرة ———— أ. حسين أحمد حسون
١٤ – دور المسجد في الإسلام ———— أ. محمد علي مختار
١٥ – تاريخ القرآن الكريم ———— د. محمد سالم محيسن
١٦ – البيئة الإدارية في الجاهلية وصدر الإسلام ———— أ. محمد محمود فرغلي
١٧ – حقوق المرأة في الإسلام ———— د. محمد الصادق عفيفي
١٨ – القرآن الكريم كتاب أُحكمت آياته [١] ———— أ. أحمد محمد جمال
١٩ – القراءات : أحكامها ومصادرها ———— د. شعبان محمد اسماعيل
٢٠ – المعاملات في الشريعة الإسلامية ———— د. عبد الستار السعيد
٢١ – الزكاة : فلسفتها وأحكامها ———— د. علي محمد العماري
٢٢ – حقيقة الإنسان بين القرآن وتصور العلوم ———— د. أبو اليزيد العجمي
٢٣ – الأقليات المسلمة في آسيا وأستراليا ———— أ. سيد عبد المجيد بكر
٢٤ – الاستشراق والمستشرقون وجهة نظر ———— د. عدنان محمد وزان
٢٥ – الإسلام والحركات الهدامة ———— معالي عبد الحميد حمودة
٢٦ – تربية النشء في ظل الإسلام ———— د. محمد محمود عمارة
٢٧ – مفهوم ومنهج الاقتصاد الإسلامي ———— د. محمد شوقي الفنجري
٢٨ – وحي الله ———— د. حسن ضياء الدين عتر
٢٩ – حقوق الإنسان وواجباته في القرآن ———— أ. حسن أحمد عبد الرحمن عابدين
٣٠ – المنهج الإسلامي في تعليم العلوم الطبيعية ———— أ. محمد عمر القصار
٣١ – القرآن كتاب أُحكمت آياته [٢] ———— أ. أحمد محمد جمال

١٣٧– التنمية والبيئة دراسة مقارنة — د. شوقي أحمد دنيا
١٣٨– الشريعة الإسلامية شريعة العدل والفضل — د. محمود محمد بابللي
١٣٩– سقوط الأيديولوجيات — أ. أنور الجندي
١٤٠– الطفل في الإسلام — أ. محمود الشرقاوي
١٤١– التوحيد فطرة الله التي فطر الناس عليها — أ. فتحي بن عبد الفضيل بن علي
١٤٢– لمحات من الطب الإسلامي — د. حياة محمد علي جفاجي
١٤٣– الإسلام والمسلمون في ألبانيا — د. السيد محمد يونس
١٤٤– أحمد محمد جمال (رحمه الله) — مجموعة من الأساتذة الكُتّاب
١٤٥– الهجوم على الإسلام في الروايات الأدبية — أ. أحمد أبو زيد
١٤٦– الإسلام والنظام العالمي الجديد (الطبعة الثانية) — د. حامد أحمد الرفاعي
١٤٧– من جماليات التصوير في القرآن الكريم — أ. محمد قطب عبد العال
١٤٨– الواقع الاستهلاكي للعالم الإسلامي — أ. زيد بن محمد الرماني
١٤٩– الماسونية والمرأة — أ. جمعان بن عايض الزهراني
١٥٠– جوانب من عظمة الإسلام — أ. اسماعيل عبد الفتاح عبد الكافي
١٥١– الأسرة المسلمة — د. حسن محمد باجودة
١٥٢– حرب القوقاز الأولى — د. أحمد موسى الشيشاني
١٥٣– المفاهيم الاستهلاكية في ضوء القرآن والسنة النبوية – الجزء الثاني — أ. زيد بن محمد الرماني
١٥٤– المسلمون في جمهورية الشاشان وجهادهم في مقاومة الغزو الروسي — د. السيد محمد يونس
١٥٥– القدس في ضمير العالم الإسلامي — اعداد مجموعة من الباحثين
١٥٦– الطريق إلى الوحدة الإسلامية — اعداد مجموعة من الباحثين
١٥٧– المركز القانوني الدولي لمدينة القدس — د. جعفر عبد السلام
١٥٨– الحوار النافع بين أصحاب الشرائع — أ. عبد الرحمن الحوراني
١٥٩– الإنسان والبيئة — أ. علي راضي أبو زريق
١٦٠– الإسلام وأثره في الثقافة العالمية — أ. محمود الشرقاوي
١٦١– الموت .. ماذا أعددنا له ؟ — أ. عبد الله أحمد خشيم
١٦٢– زواج المسلمة بغير مسلم وحكمة تحريمه — د. محمود محمد بابللي
١٦٣– عطاء الإسلام الحضاري — أ. أنور الجندي
١٦٤– إحياء الأراضي الموات في الإسلام — أ. عاطف أبو زيد سليمان علي
١٦٥– أهمية يوم الجمعة (خطب مختارة) — أ. محمد بن سليمان الأهدل
١٦٦– البوسنة والهرسك .. أرقام وحقائق — أ. خالد الأصور
١٦٧– المسلمون في لاوس وكمبوديا — أ. محمد بن ناصر العبودي
١٦٨– المشكلات التربوية والدينية عند المسلمين في المجتمع الهولندي — أ. ابراهيم الدرعاوي

طبع بمطابع رابطة العالم الإسلامي في مكة المكرمة